الفصل الحادي عشر

إستراتيجية وقف نزيف

الأدمغة العربية المهاجرة وإدارة استثمارها

تمهيد

ولما كانت غالبية العقول العربية المهاجرة قد وجدت ظروف استقرارها في المهجر، فإن عودتها تخضع لجهود منظمة طويلة المدى، فإننا نرى ضرورة الاستفادة من هذه العقول في الوقت الراهن وعلى المدى القصير والبعيد على أن يواكب ذلك ما يلي:

١- جهد إعلامي موضوعي يقدم للكفاءات المهاجرة في بلاد المهجر إعلاماً موضوعياً يشعرهم بمشاكل بلدانهم وبالدور المنتظر لهم.

٢- اتصال مستمر ورعاية تنمي روح التعاون وتثير مشاعر الحنين للوطن.

٣- تقديم خدمات ملموسة لهذه العقول مثل المساعدة في تعليم أبنائهم اللغة العربية لغة القرآن، وإرسال محاضرين أكفاء وعلميين لإطلاعهم على المشاكل البحثية والفكرية والفنية في وطنهم وتزويد مجتمعاتهم وجمعياتهم بكل جديد من المؤلفات العربية والإنتاج الفكري والعلمي العربي والإسلامي، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل زيارتهم للوطن من معاملات إدارية وجمركية وأمنية.

٤- أن توضع البرامج الملائمة للاستفادة من هذه الكفاءات المهاجرة.

❖ برامج الاستفادة من العقول المهاجرة:

ويمكن أن تتضمن هذه البرامج ما يلي:

١- دعوة هذه العقول لإلقاء محاضرات علمية في مجالات تخصصهم، وتسهيل لقائهم مع زملائهم في التخصص ومراكز البحث والجامعات في هذه البلدان.

٢- دعوة طليعة من الكفاءات العالية المهاجرة ليكونوا أعضاء دائمين أو مراسلين لمجالس البحث ولجان التخطيط للبحث العلمي في بلدانهم.

obeikandl.com

٣- دعوتهم لاستشارات فنية يرتبطون من خلالها بالمشاريع الهامة التي تقام في بلدانهم وذلك أثناء مناقشة خطة التنمية أو مناقشة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المهمة.

٤- التعاقد معهم لفترات محددة برواتب مجزية في إطار تنفيذ مشاريع محددة.

٥- تخصيص نصيب من التسهيلات السياحية ومراكز قضاء الإجازات للكفاءات المهاجرة ولعائلاتهم في بلدانهم.

٦- تقديم شركات الطيران في هذه البلدان تسهيلات في السفر بين بلدان المهجر وهذه البلدان.

٧- ترجمة مؤلفات الكفاءات المهاجرة وطباعتها وتقديم مكافآت عادلة لذلك.

٨- إشراك من يرغب من هذه الكفاءات في الضمان الاجتماعي بما في ذلك ضمان الشيخوخة والعجز والوفاة.

٩- تأمين السكن وما يليق بهم عند عودتهم لأرض الوطن وإعطائهم تسهيلات كبيرة في كافة الأمور.

❖ سبل الحد من نزيف الأدمغة:

لما كان نزيف الأدمغة من أخطر القضايا التي تواجه وطننا العربي، فإن الأمر يستدعي تضافر جميع الجهود على المستويين المحلي والعام لتقديم رؤية جديدة للتنمية في البلدان العربية تغير من الهياكل القائمة ويمكن البدء بالإجراءات التالية:

١- تكثيف رعاية المبعوثين للبحث والدراسة والتدريب، رعاية مادية ومعنوية، والتوجيه الجاد للاستفادة من طاقات البحث والدراسة والتدريب، وذلك في إطار هذه الرعاية يتم تقديم المنح الدراسية وإرسال أساتذة أكفاء للاتصال بالمبعوثين، وتحمل تكلفة عودتهم كل سنة إلى عائلتهم ووضع برامج لاشتراكهم في العمل والإنتاج أثناء الإجازات الدراسية.

٢- إعادة النظر جذرياً في سلم الرواتب التي تمنح للكفاءات في بلدانهم، وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والإنتاج، وتقديم الأجر المتساوي مع العمل المتساوي،

وترفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات، وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الضريبية والجمركية للوفاء بالاحتياجات الأساسية خاصة منها المساعدات التي تكفل توفير السكن المناسب وتقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم على أكمل وجه.

٣- احترام الجانب الإنساني للكفاءات وخاصة منها حرية الرأي، وبشكل خاص فيما يتعلق بمجالات اختصاصاتهم الفنية.

٤- إعطاء المسؤوليات الفنية للفنيين، وأن يلتزم سلم الوظائف بشرط الكفاءة التي يجب أن توضع لها معايير علمية دقيقة بعيدة عن النزوات والأهواء الشخصية.

٥- تقليل الشعور بالغبن لدى الكفاءات بالمقارنة مع زملائهم من الخبراء الأجانب.

٦- الالتزام بإستراتيجية العمل الاقتصادي الإسلامي فيما يتعلق بسياسة البحث وتخصيص ٣٠٪ من الدخل لأغراض البحث العلمي.

٧- يجب أن ترتكز الحلول على أسس من شأنها أن تخلق التوازن التنموي في هذه البلدان، والذي يؤدي بدوره إلى الأخذ بالتفرغ العلمي والبحث العلمي المفيد وإثراء المكتبات وتحديثها.

٨- تحقيق الاستقرار السياسي والفكري والاجتماعي، وتحسين الأوضاع المادية، بحيث تتلائم مع الجهد المبذول وحاجة المجتمع إليه.

٩- توفير القاعدة الاقتصادية المتينة والتي تُعد الدرع الواقي من الضغوط الخارجية، فهي الوسيلة الأساسية للمحافظة على المكتسبات لأي بلد يريد النهوض.

ويرى الأمير "تركي بن بندر"، أنه في سبيل معالجة ظاهرة نزيف الأدمغة العربية أنه لا بد من تكاتف جميع الجهود العربية وأن تتعاون الدول مجتمعة في وضع إستراتيجية عربية متكاملة، وأن تشارك في ذلك كلاً من جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذه القضية، إضافة إلى الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية التي تمتلك خبرات ودراسات جدية حول هذه المشكلة. وفي سبيل تحقيق ذلك يرى الأمير "تركي" أن ثمة ضرورة لما يلي:

obeikandl.com

١- فرض قانون للاستعانة بذوي الخبرات والتجارب العربية والمحلية على كافة الوزارات والأخذ بآرائهم والعمل باقتراحاتهم.

٢- إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصها وارتباطاتها وظروف عملها.

٣- صياغة سياسة عربية مركزية للقوى العاملة تقوم على أساس تكامل الدول العربية داخل البلدان العربية بحيث تمكن الدول العربية التي تواجه اختناقات في مجال القوى العاملة للاستفادة من فوائضها لصالح الدول العربية الأخرى التي تواجه عجزاً في هذا الميدان لسد العجز لديها وتشجيع ذلك بكافة السبل والقوانين ليكون إلزامياً على جميع الدول العربية مما يحد من هجرة العقول إلى العالم الخارجي.

٤- إنشاء مراكز البحوث التنموية والعلمية للبقاء على الكفاءات العربية بالوطن العربي وجذب العقول العربية المهاجرة للإشراف علي هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها بما يعود على الأمة بالخير الوفير والمساهمة الفعالة في عمليات التنمية ونقل التكنولوجيا وفنون التقنية والحداثة.

٥- أن تقوم الحكومات العربية بالإسراع في تكوين الروابط والجمعيات العلمية المختلفة ودعم ذلك لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة وغير المهاجرة من البلدان العربية وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم وبالمؤسسات التي ترتبط بتخصصاتهم، إضافة إلى منحهم الحوافز المادية وتيسير إجراءات مشاركتهم في عملية التنمية والتحديث.

٦- معالجة ضعف الاهتمام بالعلم والبحث العلمي الذي يُعد أحد العوامل المركزية في الضعف الإستراتيجي العربي في مواجهة التحديات الراهنة وأحد الأسباب الرئيسية وراء إخفاق مشاريع النهضة العربية وتطوير السياسات المشجعة للبحث العلمي في كل قطاعات المجتمع لتتمكن الأمة العربية من سد الفجوة العلمية والتكنولوجية بين العرب والعالم الخارجي.

٧- تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب وطلب مساعدتهم وخبراتهم سواء في مجال نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية في العالم العربي.

obeikandl.com

٨- وضع سياسة تعتمد على الحوار بين المغنيين في الدول العربية والكفاءات المهدرة والمهاجرة ومناقشة القضايا والاستفادة منهم باعتماد مبادئ الصراحة والشفافية لشرح طبيعة الواقع العربي الحالي دون تزييف بصورة لا تعطيهم وعوداً غير قابلة للتنفيذ، مع ضمان حماية أمنهم وحريتهم ومكافآتهم المالية.

٩- القضاء على طبيعة الأبنية السلطوية التقليدية في العالم العربي التي تكبح الحريات وتقيدها وتعزز الاغتراب السياسي والاجتماعي وغياب الديمقراطية.

١٠- معالجة مظاهر الانغلاق الفكري والتعصب ونفي وإقصاء الآخر، الأمر الذي أدى إلى خوف المثقفين والنخب الفكرية وتراجعهم عن أعمال العقل والنقد والإبداع والتفكير الحر.

١١- التصدي لقضايا حرية التعبير ووقف الرقابة المفرطة ومقص الرقيب الذي عزز العزلة والاغتراب داخل الأوطان وأثر بدوره على الهجرة بحثاً عن حرية التعبير.

١٢- الحد من استمرارية قوانين الطوارئ والإجراءات المشددة التي تتخذ باسم مكافحة الإرهاب.

١٣- إنشاء مؤسسة عربية مستقلة تحت مظلة جامعة الدول العربية مثلاً لجمع وإحصاء جميع الكفاءات العربية من خلال إنشاء قاعدة بيانات دقيقة تمكن من الاتصال بالمهاجرين في الخارج وربطهم ببعضهم البعض، والاستعانة بهم في التدريس بالجامعات وإجراء البحوث والدراسات الفردية والمشتركة وتقديم الاستشارات والمساهمة في مشاريع التنمية بالعالم العربي وفي المؤتمرات والندوات للاستفادة من خبراتهم، وبخاصة في مجال نقل التكنولوجيا، وربطهم بالوطن العربي من خلال الزيارات القصيرة.

١٤- وضع برامج وطنية لمواجهة هذه الهجرة وجذبها من خلال توسيع إطار المشاركة السياسية، والسعي من أجل وجود حقيقي لحقوق الإنسان العربي، وتأصيل الرؤى الرشيدة، وتحقيق الوفاق الوطني حول أهداف المجتمع بممارسة ديمقراطية حقيقية، مع تبني إستراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تدعم المشاركة وتنهض بالتعليم والبحث العلمي والتقني وغيرها لتشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة إلى أوطانهم.

obeikandl.com

١٥- تحديث قوانين الهجرة وتيسيرها.

١٦- السعي الجاد نحو تطوير نظم الإدارة والتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية.

١٧- توفير فرص عمل مهمة ومجزية مادياً تُشكل إغراءاً قوياً للاختصاصيين وإتاحة الفرص لأصحاب الخبرات منهم، لاسيما في مجال البحث العلمي لإثبات كفاءاتهم وتطويرها، وفتح آفاقاً أوسع أمامهم لتشجيعهم على العطاء.

١٨- الاستفادة من التجارب العالمية وكيفية نجاحها في هذا المضمار، خاصة دول مثل الصين، والهند، حيث استطاعت الصين أن تنافس دول العالم الكبرى بعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (٤٠) في حجم الإنفاق على البحث العلمي، واستطاعت في السنوات القليلة الماضية أن تقفز إلى المرتبة رقم (٥) بين دول العالم وتحتل مكانة مرموقة وسط الأمم، وكذلك الهند التي أنفقت بسخاء على البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا، فقد نجحت وأصبحت اليوم تشغل الرقم الثاني (رقم ٢) في العالم بالنسبة لعلوم التقنية وبرامج الكمبيوتر وشبكات الانترنت.

وتأتي إستراتيجية الإيسيسكو للاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي من بين أفضل الإستراتيجيات التي يمكن للعالم العربي أن يستفيد منها عند وضعه لإستراتيجية كاملة للاستفادة من علمائه في الخارج.

إستراتيجية الإيسيسكو للاستفادة
من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي

تقديم

انطلاقاً من رسالة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) الهادفة إلى رفع المكانة العلمية والتقنية للعالم الإسلامي، وإرساء الأسس العلمية لتجديد دعائم النهضة التربوية والتعليمية، وسعياً إلى وضع العمل الثقافي الإسلامي في خدمة الإنسان والمجتمع والأمة، وقصداً إلى تحقيق تنمية تربوية وعلمية وثقافية شاملة لمواجهة التحديات المعاصرة، والاستجابة لمتطلبات التقدم العلمي والحضاري، مع ما تستلزم من روح علمية وثقافية، وتضامن وتآزر بين مختلف العناصر الإيجابية الفاعلة، وما تحتاجه من دعم المشاريع الهادفة لتحقيق المزيد من التفوق والإبداع، وتوفير أسباب القوة والاقتدار، فإن المنظمة قد أخذت على عاتقها – في إطار رسالتها واختصاصاتها- معالجة قضايا العالم الإسلامي التربوية والعلمية والثقافية، لدى مختلف الفئات والشرائح المكونة للأمة. وهي إذ تسعى لذلك، تلتزم بالمنهجية العلمية والتخطيط الإستراتيجي المبني على الاستشراف المحكم، والتحليل الدقيق، والإنجاز الأمثل.

وكان من نتاج ذلك صياغة "الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي" التي أعدتها المنظمة الإسلامية – بتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي صادق على صيغتها المعدلة المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء الثقافة المنعقد في طرابلس في شهر نوفمبر ٢٠٠٧- والأمة الإسلامية في أمس الحاجة لها، لما للثقافة من دور مهم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. ذلك أنها رسمت لأول مرة معالم الطريق أمام الدول الأعضاء لإحداث نقلة نوعية في أساليب العمل الثقافي وأدواته وطرقه، وفي غاياته ومراميه، وفي الدور المتميز والمهم الذي تقوم به الثقافة بمفهومها العام في التنمية الإنسانية الشاملة والمتكاملة والمتوازية، وصولاً إلى تطوير العالم الإسلامي من خلال الأداء الثقافي الذي يشمل جميع مظاهر النشاط الإنساني في مجالات الإبداع والتعبير، وفي ميادين التوعية والترشيد، وفي حقول التربية والتكوين، وعلى المستويين ألتنظيري والتنفيذي.

وهذا الانتقال الذي يعيشه العالم الإسلامي بفضل الجهود المثمرة المبذولة في مجال العمل الإسلامي المشترك، وعلى ضوء التخطيط العلمي الفعال، هو ما دفع بالمنظمة إلى أن تنتقل إلى تخصيص المجتمعات الإسلامية في المهجر بإستراتيجية ثقافية تراعي خصوصياتها تاريخياً وواقعياً وحوارياً وتدافعياً، هي إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب، التي صادق عليها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة بدولة قطر في شهر نوفمبر ٢٠٠٠م، وهو ما حدا بها اليوم، وقد تنامت ظاهرة ما يدعي بـ "هجرة العقول"، أو "هجرة الكفاءات" – أو غير ذلك من المصطلحات- إلى تسليط المزيد من الضوء، والقيام بالمزيد من الدراسة والتحليل لأوضاع هذه الفئة من أفراد العالم الإسلامي واحتياجاتها، قصد صياغة إستراتيجية تجلي المعالم للاستفادة من هذه الكفاءات، وتضع البرامج لتحقق التجاوب بينها وبين محضنها الأصلي: العالم الإسلامي التي هي جزء لا يتجزأ منه. والاستفادة والتبادل بين الكفاءات المسلمة المهاجرة والعالم الإسلامي ، فبقدر حاجة هذا العالم إلى أبنائه المغتربين، كذلك يحتاجون هم أيضاً إلى تمتين الصلة به وتعزيز انتمائهم وثقافتهم وهويتهم الإسلامية على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وتلبية لهذه الاحتياجات، واستجابة لهذه التحديات، وضعت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافية "إستراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي"، في ضوء معطيات الواقع في العالم الإسلامي ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة. صادق عليها مؤتمر القمة الإسلامي العاشر الذي عقد في ماليزيا في شهر أكتوبر ٢٠٠٣.

ويسعد المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أن تنشر اليوم هذه الإستراتيجية في كتاب، حتى يعمّ النفع بها.

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير لأمتنا وللإنسانية جمعاء.

المدخل

لم تكن ظاهرة الكفاءات المهاجرة وليدة اليوم بهذا الشكل المروع بغير المتوقع، بل كانت "التيارات الغالبة" – كما يصطلح على تسميتها خبراء الدراسات المستقبلية- في الماضي القريب تشير إلى إرهاصاتها الأولى، وجينات تقلبات الواقع الحالي وتغيراته سواء على الصعيد المحلي والإقليمي أو الدولي تنذر بانفجارها. وقد سبق للإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي – في جانبها الاستشرافي- أن نبّهت إلى بعض تلك التيارات الغالبة، وما تحتويه من جينات مبشرة أو منذرة بمستقبل، نذكر منها تيارين:

- **الأول:** تضاؤل دور المادة أمام الذكاء الإنساني والآلي، وانتقال المجتمع الإنساني المعاصر من مجتمع إنتاج إلى مجتمع معرفة، يحتل فيه الذكاء الدور الأساس في كل ابتكار، والأسبقية على المادة والرأسمال في كل إنتاج. بل نجد التسابق والتنافس على الابتكار في مجال الذكاء الصناعي السمة الأساس للصراع التكنولوجي بين الدول المتقدمة.

- **الثاني:** تفاقم وتعقّد العديد من القضايا لأنها لم تعالج في حينها، أو إرجاء النظر فيها إلى حين توفر إمكاناتها، فتجاوز تفاقمها حجم ما خصص لمعالجتها، مما جعل العالم الإسلامي يئن تحت ركام ضخم من المشاكل والقضايا السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية والفقهية التي تفتقر إلى علاج، مستنجداً بمؤسسات غربية ودولية تفرض عليه من الشروط والضمانات مما يعجزه عن السداد، ويزيد من تبعيته، وينال من سيادته، سواء على الصعيد العسكري أو المالي أو التكنولوجي.

فالتيار الأول وتناميه جعل من ظاهرة هجرة الكفاءات نزيفاً يتعاظم خطره، ولا يمكن الوقوف في وجهه ومحاولة منعه بأساليب مرتجلة ووسائل غير مجدية، وهو ما لا يمكن قبوله ولا السماح به لمخالفته للدين والفطرة والقيم السوية. فلا سبيل للحد من سلبيات تلك الهجرة وكسب إيجابياتها إلا بحسن الاستفادة من الطاقات والخبرات الخاضعة لتياراتها، وتقوية أواصر الصلة بها، والعناية بها وبمحيطها الأسري

والمجتمعي، وإشباع حاجاتها الفكرية والدينية والروحية، باعتبارها رأسمالاً عملياً وفكرياً ثميناً للأمة، ورصيداً مستثمراً في أرصدة تعود معظم ثمارها للآخر، فإنه كنز غير مفقود، وزاد علمي نافع مدخر للأمة ممكّن لها – إلى جنب جهودها الإبداعية الأخرى- من ارتقاء مراتب علمية وحضارية عالية إن هي أتقنت التدبير وأحسنت المسير.

هذا علماً بأن العديد من الذين هاجروا لم يهاجروا طوعاً، ولا ولّوا الدبر عن مواجهة واقعهم وصراع أمتهم في سبيل الرقي والتقدم والازدهار، وإنما ساهم في دفع معظمهم لذلك حبّهم للعلم، وحصرهم على تقوية الخبرات، وتصيّد الفرص والإحساس حيث هاجروا بالعناية والتقدير.

ولو أن جهات العالم الإسلامي تَوَقّرَ بها ذلك، ما ابتغى معظمهم عنها بديلاً، ولكن مراكز التنافس على الابتكار التكنولوجي، والعناية بالذكاء الصناعي، وتقدير المجهود العلمي والمعرفي، يكاد يكون حكراً – لظروف وأسباب عديدة- على مراكز بحث ومؤسسات علمية خارج هذا العالم، وما الحصول على مثيلاتها عن العالم الإسلامي ببعيد، ولا بلوغها بمعجز، إن التزم المسلمون بما تمَّ إقراره في "الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي" من آليات، وما خططوا له من برامج، وما تعهدوا به من إصلاح وتغيير جاء بنّاء.

أما التيار الثاني فنحسب أن من ضمن القضايا التي كان يلزم أن تعالج في حينها قضايا التربية والعلم والثقافة، والتي نشأت هذه الظاهرة وترعرعت في مناخ سلبياتها وتعقيداتها ، وأرجئت برامج الإصلاح فيها مراراً، حتى أضحت الأدواء جزءاً من سمات الذات وخصوصياتها.

فلو أن الأمة التزمت بتعاليم دينها التزاماً كاملاً وفنياً شاملاً، وحرصت على استلهام قيمه، أفعلت أدوات الاستنباط من نصوص القرآن الكريم والسنة الصحيحة، واستخدمت آليات الاجتهاد في أمور واقعها، وأحلّت العلم المكانة والتقدير اللائقين به، وحولته إلى ثقافة تسري في الأفراد والأسر، لكانت بلدانها قبلة لأهل العلم وعقول المعرفة والخبرة من خارج العالم الإسلامي، ولأضحت مراكزها العلمية ومؤسساتها الابتكارية ومقاولاتها التكنولوجية عوامل جاذبة بدلاً من أن تكون دافعة في بعض الحالات.

فالتنمية البشرية جزء من التنمية الشاملة، وشروط الأخيرة ملزمة للأولى، والتفريط فيها يجعل من هجرة العلماء ظاهرة طبيعية وعادية، إذ هي سنة من سنن الله في الخلق، {فلن تجد لسنة الله تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً} (سورة فاطر، الآية ٤٣). لكن غياب الإقدام على تفعيل الحلول الناجعة والتعجيل بها في وقتها، تجاوزت الظاهرة مجالها الطبيعي لتدخل دائرة الظواهر المستنزفة للجهود، والمهدرة للطاقات.

فبعد أن كانت هذه الظاهرة في طورها الجنيني لم يدرك وجودها إلا المتتبع الدارس، أما في طورها المتطور هذا والمهول، نظراً لسعة حجمها وكثرة أعدادها، أضحت معروفة لدى العامة، وإن ظل يستعصى تحليلها وفهم آلياتها ودوافعها على غير الخبير. فهي حيت تفاقمت أعدادها بزغت على السطح كظاهرة مفزعة لافتة للنظر، مضرة بمصالح البلد الذي يخضع لنزيف في قواه الحية، لأسباب عديدة.

والإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي إذا أشارت لهذا الاستنزاف المتزايد للعقول والطاقات والأموال، وضعت برنامجاً فعالاً ومحكماً للإقلاع بالواقع الثقافي، يهدف أساساً إلى امتلاك التصور الواعي الذي رسمه الإسلام عن الكون والحياة والإنسان، والالتزام العملي بقيم الدين الحنيف على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات، والتأكيد على الهوية الحضارية الإسلامية، بالعمل على تحويلها إلى ظواهر عامة في المجتمع الإسلامي، ونفي كل عناصر التبعية، وتحرير نفوس أفراد الأمة وكفاءاتها ومواردها المادية والطبيعية من كل هيمنة، وتقوية كل عناصر الإبداع والابتكار والتقدم العلمي، مع ما يصاحب ذلك من إغناء للثقافة الإنسانية، وتلاقح وحوار بين الحضارات، وإذكاء للحس الأخلاقي النابع من الفطرة والمحافظة عليها.

ففي إطار برامج وخطط تلك "الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي"، وما تفرع عنها من استراتيجيات فرعية، وخاصة منها "إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب"، وتنفيذاً لمضامينها، وسعياً لتفعيل آليات تنفيذها، عقدت المنظمة العديد من الاجتماعات واللقاءات والأيام الدراسية، كان من أهمها اجتماعان:

الأول: الاجتماع التنسيقي بين مسؤولي المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية في المهجر حول تطبيقات إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب وآليات تنفيذها،

في مدينة أوتريخت بهولندا في محرم ١٤٢٠هـ/مايو ١٩٩٩م، والذي شارك فيه عدد من الكفاءات المسلمة من داخل البلدان الإسلامية وخارجها، وكان من أهدافه وضع قواعد بيانية عن المراكز الثقافية الإسلامية وخبرائها في أوروبا، ودراسة سبل استفادة العالم من الكفاءات المسلمة في الغرب. ومن التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع التوصيتان التاليتان:

١. دعوة "المنظمة الإسلامية" (الإيسيسكو) لتنظيم اجتماعات متوالية لوضع مشروع للاستفادة من الكفاءات المسلمة في الغرب، في إطار إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب.

٢. دعوة "المنظمة الإسلامية" (الإيسيسكو) إلى العمل على عقد مؤتمر أو ندوة حول موضوع الكفاءات المسلمة في الغرب يحضره المعنيون بالأمر.

الثاني: اجتماع الخبراء المكلفين بوضع إستراتيجية الإفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي بمدينة بوتسدام بألمانيا يومي ٩-٢٠٠٠/٠٧/٨م، والذي استهدف تحقيق أهداف، تمتد جسور التواصل بين هذه الكفاءات، ودراسة سبل الاستفادة منها، وإيجاد قواعد بيانية عن الخبراء المسلمين خارج العالم الإسلامي، ووضع مشروع إستراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي. وكانت جلساته مثمرة قدمت فيها أوراق عمل وعروض من الخبراء تناولت سبل استفادة العالم الإسلامي من كفاءاته المهاجرة وقضاياها، خلصت مناقشاتها إلى توجهات التقت في النقط الرئيسة التالية:

١. تحديد المصطلحات المستخدمة في هذا المجال.

٢. ضرورة صياغة مشروع إستراتيجية الإفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي.

٣. توفير قواعد بيانية عن خبراء العالم الإسلامي في الغرب.

٤. أهمية إيجاد إطار مؤسسي يجمع الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي.

أما التوصيات التي تمخضت عن الاجتماع، فكان أهمها:

١. حث الدول الأعضاء في المنظمة (الإيسيسكو) على الاستفادة من الكفاءات العلمية الموجودة في دول العالم وربط الصلة بها لدعم مشروعات التنمية الشاملة في العالم الإسلامي.

٢. دعوة المنظمات الإسلامية والعربية وكذلك الدول الأعضاء إلى الاتصال بالكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي، والحرص على إقامة أنشطتها لفائدة أفرادها ولصالح أبنائهم.

٣. دعوة المنظمة (الإيسيسكو) إلى بلورة مشروع إستراتيجية الإفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي.

٤. دعوة المنظمة (الإيسيسكو) إلى وضع مشروع آليات تنفيذ هذه الإستراتيجية وذلك بالتعاون مع الخبراء المتخصصين والمراكز والجمعيات الإسلامية المعنية.

٥. دعوة المنظمة (الإيسيسكو) إلى تخصيص حيز في مركز المعلومات والتوثيق في إدارتها العامة لجمع المعلومات عن الكفاءات المسلمة في الغرب وتصنيفها ووضعها في متناول الدول الأعضاء والجهات المهتمة في العالم الإسلامي.

٦. دعوة (الإيسيسكو) إلى تخصيص جائزة سنوية للمبدعين من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي في المجالات المختلفة.

٧. دعوة الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي إلى تعزيز رسالة الحوار والتعايش بين الحضارات والثقافات والديانات استناداً إلى مبادئ ديننا الحنيف.

وتفعيلاً لهذه التوصيات، تم تشكيل فريق من الخبراء لإعداد مشروع إستراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي، وتم اعتماد هذا المشروع خلال الاجتماع الثامن لرؤساء المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية في الغرب (ميلانو، إيطاليا ١٦-١٥ يونيو ٢٠٠٢م)، ثم من طرف المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته التاسعة والعشرين (الخرطوم، ٢٧-٢٥ يونيو ٢٠٠٢م،) وصُدِّق عليه من طرف الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (بوتراجايا، ماليزيا، ١٨-١٦ أكتوبر ٢٠٠٣م).

مفهوم إستراتيجية الاستفادة

باختيارنا التعامل مع ظاهرة هجرة الكفاءات للاستفادة منها، نكون بداية قد قمنا بعمل إستراتيجي ناجم عن موقف، وصادر عن قرار، ومحدد لهدف، وقاصد لإنجاز مشروع. فالموقف انطلق من استبعاد المواجهة، لأن ميزان القوى – أي القوة الفكرية والثقافية والتربوية والتنظيمية، سواء عند الجهة الجاذبة لهذه الكفاءات أو الجهة الدافعة- ليس في مستوى مواجهة الظاهرة بحيث تستطيع الجهة الدافعة منعها، ولا الجهة الجاذبة قادرة على ردها، لما لكلا الجهتين من الطمع في الكسب، والعجز عن المبادرة والمعالجة الحاسمة، فضلاً عن كون المنع أو الرد كلاهما مستحيل الإنجاز.

والهدف واضح بيّن، يرمي إلى تحديد النهج السليم المستطاع وتوضيحه للتعامل مع الكفاءات المهاجرة قصد الاستفادة لا الإعادة، أي أن مطمح الاستفادة أساساً هو المطلوب، أما الإعادة فهي لا تتجاوز ضمن هذه الإستراتيجية إطارها المرغوب.

ولهذا كان المشروع المتوخي – والذي تجسد فيه الإستراتيجية تنفيذ برنامجاً فعالاً، يأخذ بعده الإستراتيجي في تفاعله الديناميكي مع الواقع المتحرك، محدد الأبعاد، جلي المقاصد، قابلاً للمراجعة، خاضعاً للتطور، له قوة فعل على الظاهرة حين التأثير، وجاذبية على مسارها قصد التغيير.

فاختيارنا الاستفادة دون غيرها مبدأٌ إستراتيجيٌ ينم عن اقتناع فكري، ووعي بالأحداث وأهميتها، وتقدير للإمكانات وحدودها. فكما قال المفكر الإستراتيجي الفرنسي الجنرال "أندري بوفر": ليست الإستراتيجية في الحقيقة عقيدة واحدة جامدة، ولكنها أسلوب في التفكير، يسمح بتصنيف الأحداث حسب أهميتها، واختيار أكثر الوسائل الملائمة فاعلية. فلكل موقف إستراتيجية معينة تنسجم معه، وقد يكون اختيار هذه الإستراتيجية أو تلك صائباً في ظروف معينة، وغارقاً في الخطأ في ظروف أخرى. وفي هذه الفكرة تكمن حقيقة الإستراتيجية الحقيقية. فالإستراتيجية كما يحددها هذا الخبير، وهو تحديد توافقه عليه العديد من المدارس الإستراتيجية

ورجالاتها، (فضلاً عن كونه مؤسساً بارعاً لواحدة من أهم تلك المدارس في الفن الإستراتيجي المعاصر بالمعنى الفكري والعلمي للمصطلح) هي الفن الذي يسمح –بعيداً عن كل تقنية- بالسيطرة على معضلات الصراع، حتى يسمح باستخدام التقنية بأقصى فاعلية ممكنة. ثم يختم قوله بتحديده الذي أضحى قاعدة في تعريف الإستراتيجية: إنها إذن فن حوار القوى، أو بالأحرى فن حوار الإرادات، التي تستخدم القوة لحل خلافاتها.

الاستفادة لصيقة بإتقان حوار الإرادات:

وإستراتيجية الاستفادة بهذا التحديد وذلك الاختيار نهجٌ وسياسة، نهج قويم يتوخى الاستفادة في حدودها القصوى للكفاءات المهاجرة مع ما يلزم من الإتقان والدقة، وسياسة حكيمة سليمة تعتمد الحوار في تعاملها مع ظاهرة هجرة الكفاءات، لكن بحكمة تقصد إلى السيطرة على جميع سبل الاستفادة الإيجابية منها، مع تجنب السلبيات التي تخرج الظاهرة من إطارها الطبيعي، لتصبح داءً معضلاً يستلزم استنفار القوى – أي يستوجب لمعالجته بعداً إستراتيجياً أعمق وأشمل- لمواجهتها، وهو طور من أطوار التطور المحتملة تأخذه حتماً الإستراتيجية السلمية بعين الاعتبار باعتبارها مستقبلاً ممكناً حتى تحسن صياغة بنودها للاستفادة والإفادة.

ومادامت الإستراتيجية قد اعتمدت نهجاً هو الحوار، حوار الإرادات، ورامت قصداً وهو الاستفادة، فإن إنزالها في آليات تفعيل يتجلى – وهي بهذا المستوى العميق الأبعاد- في ما يسميه أهل الاختصاص بـ "التدبير الإستراتيجي"، وإتقان التدبير الإستراتيجي يحتاج إلى امتلاك قدرة وخبرة ذواتَى أبعاد خمسة:

١. قدرة على تحليل الوقائع.

٢. قدرة على تحديد احتياجات التغيير.

٣. قدرة على فهم الفعل الإستراتيجي المستجيب لاحتياجات التغيير.

٤. قدرة على استعمال أدوات التغيير.

٥. قدرة على تفعيل الجوانب الإستراتيجية المختبرة والضرورية للتغيير.

ولهذا كانت الإستراتيجية قدرةً وفعلاً وتغييراً، وما يميزها عن التخطيط كون هذه الثلاث (قدرة وفعل وتغيير) ناجمة أولاً عن عمق التفكير، وإتقان في التقدير، ومترابطة عناصره الثلاثة بشكل ديناميكي بحيث كل تغيير يوسّع من مجال القدرة، وكل سعة في القدرة تدفع إلى المزيد من التغيير.

ولذلك كانت الإستراتيجية كذلك إرادة، فالقدرة فعلٌ يتجلى في امتلاك زمام التغيير وإحكام أدوات توجيه مساره، والإرادة قرار وتدبير للإقدام على ذلك الفعل والاستمرار على هدف من الأهداف لبلوغ غاياته، يستلزمان معا حين التنظير أخذ جميع الاستشارات الممكنة لمعرفة جميع الخيارات البديلة، والاطلاع على الإمكانات المتاحة، وتوقّع مختلف العوائق والعقبات المحتملة. ومن ثم كانت الإستراتيجية ملزمة بالشورى مع جميع الأطراف المُعِينَة لتقديم مقترحاتها ووجهات نظرها، وتحتاج حين التدبير إلى العزم على تنفيذ البديل المختار، والحزم لدوام المواصلة واستمرار المراجعة.

وحتى تتمكن "المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة" من تفعيل هذه الشورى الضرورية، وتستجيب لشروط الإستراتيجية المنهجية، قمت بعقد مجموعة من الاجتماعات كما سبق الإشارة إلى ذلك في المدخل، وكلفت العديد من العناصر المقتدرة المعنية بالاستفادة من تقديم دراسات واقتراحات استنبط واستفيد منها حين صياغة هذه الإستراتيجية، سواء في المضمون أو تحديد العناصر والأبعاد. وستظل المنظمة وأجهزتها ملتزمة بهذه النهج في جميع مراحل تفعيل العمل الإستراتيجي، سواء حين التطبيق العملي للإستراتيجية، أو حين المراجعة لبنودها على ضوء ما يستجدّ في ساحات الحوار، وما تم استخلاصه من العمليات المستمرة والمواكبة، والمتمثلة في تقويم الممارسة، ومتابعة شكل الأداء، ومراقبة حسن الإنجاز.

مستويات الاستفادة:

والاستفادة في أدنى مستوياتها هي ألا تحرم الأمة الإسلامية من عطاء النخب المهاجرة من كفاءاتها، وأن تبقى الصلات الروحية والثقافية والعلمية حية مع هذه الفئة من أبنائها، وأن يظل تحقيق الرسالة الإسلامية في جميع أبعادها الحضارية والفكرية حاضراً في مختلف أنشطتها وبرامج عملها، إلى جانب الحفاظ على هويتها والدفاع عن

حقوقها وتيسير السبل لها، وتذليل الصعب في وجهها وإتاحة الفرص لها للمساهمة في تنمية شعور العالم الإسلامي وتقوية أدائها لدورها الحضاري وإنجاز واجبها الديني والأخلاقي من خلال برامج هادفة وعمليات محكمة، تعزز الانتماء للكيان الإسلامي، وتقوي أواصر الأخوة والترابط والتآزر بين أبنائه، وتمكّن من اقتحام العقبات المختلفة في وجه تقدمه وازدهاره ورفع مكانته وتحسين صورته وتنشيط حركته وتيسير أدائه لرسالته الحضارية والإنسانية كما تكون صلة وصل بينه وبين الدول التي تتواجد فيها.

لكن هذه الاستفادة، وإنْ كانت في أقصى مستوياتها، لا يمكن أن تنتظر منها هذه الكفاءات المهاجرة أن تصل إلى درجة منح التعويض المادي مثلاً، بل برامجها تقصد إلى رفع جانب من المعاناة، والاهتمام بالجوانب الفكرية والثقافية والتربوية عند المهاجر ومحيطه العائلي بما يمكنه من المساهمة في الحفاظ على هويته الإسلامية، والاعتزاز بقيمه الدينية، وخدمة دينه وشعوب ملته. فهي استفادة متبادلة بين العالم الإسلامي شعوباً وبلداناً وبين العناصر المغتربة من الأمة، والتي مهما بلغت من علو المرتبة العلمية والمكانة الاجتماعية، فهي تفتقر في أواسط الغربة، في الجملة، إلى ذات الاحتياجات التي تشكو من غيابها أو ضعفها جميع الفئات المهاجرة على مختلف شرائحها الاجتماعية، سواء على صعيد التعلّم أو الثقافة، أو التربية الدينية أو الجوانب المؤسسية للحفاظ على الهوية والقيام بالواجبات الدينية وممارسة الأنشطة الوطنية.

فهي استفادة تنتظر من الكفاءات المهاجرة بذل الجهد والتضحية بالوقت، ومواصلة العطاء لخدمة الإسلام والمسلمين. وتنتظر من المؤسسات التي انتدبت نفسها لخدمة شعوب الإسلام أن تسهم في تذليل الصعاب وإزاحة العوائق وتكثيف الفرص حتى تستطيع هذه الكفاءات ممارسة واجبها وصلة رحمها وخدمة دينها ووطنها الأصلي على أمثل وجه. فلقد أفادت بعض الدراسات التي قامت بتقويم البرامج والأنشطة التي تقوم بها الكفاءات العربية الإسلامية المهاجرة مثلاً هي أنشطة عادية بالنسبة لكفاءات أمريكية أو أوروبية لا علاقة ولا جذور لها بالمنطقة العربية الإسلامية، وإنما تسعى لأن يكون لها بعد علمي في بلدان العالم الثالث. فحضور المؤتمرات أو قضاء الإجازات الدراسية بالمنطقة العربية الإسلامية، من وجهة نظر معينة، ميزات للأمريكي من أصل عربي، يتمناها العالم الأمريكي المهتم بالمنطقة.

وتشير إحدى هذه الدراسات المهمة إلى ملاحظتين في هذا الصدد هما:

١. إن بعض هذه الأنشطة قد أدت إلى استفزاز الكفاءات "القاعدة"، وساهمت أحياناً في حفزها على الهجرة، مصدر الشهرة والثراء والعودة إلى الوطن غازياً. والحق أن الافتخار الزائد بالكفاءات العربية الإسلامية التي نجحت في بلدان الغرب ليس إلا تعبيراً عن افتقاد الثقة بالنفس، والبحث عنه في اعتراف الغرب ببعضنا الذين هاجروا إليه. ولا شك لدينا أن هذا هو أحد العوامل الأساس في حفز الكفاءات على الهجرة.

٢. إن التكييف الحقيقي لمدى تعويض بعض أنشطة الكفاءات العربية الإسلامية المهاجرة لبلدان المنشأ يتوقف على مدى التضحية التي تتكبدها الكفاءة المهاجرة خدمة للوطن. فإن كان العربي المسلم المهاجر، على سبيل المثال، يقبل المعاملة المالية وغيرها كالأمريكي القادم في استشارة لبلد عربي إسلامي، فبأي منطق يمكن اعتبار ذلك خدمة للوطن الأصل؟. صحيح أن ابن البلد يمكن أن يكون أقدر على تقديم المشورة الأنسب، ولكن إذا لم يتم هذا في إطار خدمة خاصة تقدم للوطن بدرجة أو بأخرى، فإن هذه القدرة الأكبر لا يجب فهمها إلا على أنها ميزة لخبير على زملائه من الخبراء الأجانب الآخرين، وليست على الإطلاق استفادة لبلد الأصل في مجال التعويض عن الهجرة.

ومثل هذه الاستفزازات أو الاستفادة السلبية هي ما سعت هذه الإستراتيجية إلى تجنبه في مقترحاتها، وعملت على الوقاية منه حين صياغة آليات تنفيذها. لقد رأينا من الضرورة التنبيه إلى ذلك ونحن بصدد الحديث عن مفهوم إستراتيجية الاستفادة حتى يكون معلوماً لدى كافة الأطراف المراد منه دلالة ومعنى وبرنامجاً. فأي استفادة تخرج عن هذا الإطار في بُعْدَيْه الأقصى والأدنى، لن تفيد الفائدة الحقيقة والإيجابية في معالجة الظاهرة، بل في كلتا الحالتين من الإنجاز، سواء دون الحد الأدنى أو تم تجاوز الحد الأقصى، لن تؤتي المعالجة من الثمار إلى ما لا نفع فيه ولا طعم له. فدون المستوى الأدنى ستتقوى القطيعة بين الكفاءات المهاجرة وأصولها الحضارية، وفوق الحد الأقصى ستشجع عمليات الاهتمام الزائد على المزيد من هجرة الكفاءات لما أضحى من المكتسب عناية واهتماماً بمجرد الوجود خارج العالم الإسلامي.

الدوافع:

وعياً من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) بما زخرت وتزخر به المجتمعات الإسلامية من خبرات نادرة، وعقول مبدعة وطاقات مبتكرة، جديرة بالمحافظة عليها من أجل تقدم عالمها الإسلامي، والإسهام في بناء مشروعه الحضاري الذي يعيد إليه دوره المتميّز في الريادة الحضارية في مطلع القرن الحادي والعشرين، خصصت في خططها المتوالية برامج لتعزيز الروابط والصلات بين المهاجرين وأوطانهم الأصلية، وحماية انتماءاتهم الحضارية من عوامل الاستلاب والاغتراب، وتوظيف كفاءاتهم لفائدة أمتهم الإسلامية، مدفوعة في ذلك بعوامل أهمها:

١. **إعداد الإستراتيجية جزء من خطة عمل الإيسيسكو:**

منذ بزوغ فجر الإسلام، وحركة التبادل الثقافي نشيطة بين المسلمين، وإن لم تكن دائماً تتسم بالتوازن بين مختلف الأطراف. وإيماناً من الإيسيسكو بضرورة هذا التوازن، ونظراً إلى أن مجال الثقافة لا يقبل المفاضلة، خاصة إذا تعلق الأمر بعلاقة تبادل بين عناصر الذات الفاعلة ومكوّناتها، خصصت المنظمة في خطة عملها أنشطة عديدة للتبادل الثقافي بين المسلمين وآداب الحوار والاختلاف في الإسلام، إضافة إلى أنشطة أخرى لصالح الأقليات المسلمة في أوروبا، كان من ثمارها صياغة إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب التي اعتمدت في اجتماع رؤساء المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية الذي عقد في كرواتيا سنة ١٩٩٨م، والتي أقرّها وصادق عليها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع الذي عقد في قطر عام ٢٠٠٠م، والإعداد لمشروع إستراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي.

والمنظمة إذ تقدم على ذلك، تعي كل الوعي ضرورة تقوية الوحدة والتكامل بين المسلمين باستمرار، وتمتين روابط التآخي والتآلف بينهم سواء داخل البلدان الإسلامية أم خارجها. ومن ثم كان حرصها على تطوير الحوار الثقافي بين المسلمين، وتفعيل التبادل الثقافي بين البلدان المسلمة، والعمل على الإفادة من الكفاءات المهاجرة، والتي هي جزء من الكيان الإسلامي المؤهل للحوار والتواق إليه، والقادر على العطاء الثقافي والإبداع فيه.

من هذا المنظور، عملت الإيسيسكو على تنفيذ البرامج المتعلقة بالحوار الثقافي بين المسلمين وتعزيز الثقافة الإسلامية لدى الأقليات والجاليات المسلمة، وتفعيل تبادل المنتج الثقافي الإسلامي بين بلدان العالم الإسلامي، وصياغة إستراتيجية للتعامل مع ظاهرة الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي والاستفادة منها.

وغير خاف أن هجرة الكفاءات خارج الوطن الإسلامي تُعَدّ ظاهرة ذات جذور اجتماعية واقتصادية وسياسية وعلمية تتجاوز إطار اختصاص المنظمة الإسلامية (الإيسيسكو). غير أن المنظمة عازمة على الإسهام في معالجة هذه الظاهرة من خلال وضع برامج محكمة الإعداد على ضوء إستراتيجية للاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي، وفي إطار اختصاصاتها الثقافية والعلمية والتربوية.

٢. الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي مصدر للإشعاع الثقافي للأمة:

ولكون قضايا هذه الظاهرة تمس إشعاع الأمة الثقافي والفكري، فإن المنظمة عازمة على دراسة الأسباب الكامنة وراءها، والبحث عن سبل الاستفادة من الكفاءات المهاجرة على تنوع شرائحها وتعدد تخصصاتها، وتنفيذ توصيات اجتماع الخبراء الذي نظم في مدينة بوتسدام بألمانيا في ربيع الثاني ١٤٢١/يونيو ٢٠٠٠م، والذي شكل أرضية الانطلاق لصياغة هذه الإستراتيجية.

٣. غياب التواصل يخل بالإشعاع الثقافي للأمة:

- غياب التواصل بين الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي ومؤسساتها الوطنية.
- ضعف التعاون والتنسيق بين الكفاءات المهاجرة وبين المسلمين في المهجر.
- غياب إطار مؤسّسي يعزّز الصلات بين الكفاءات المهاجرة والمسلمين المهاجرين.

٤. حاجة العالم الإسلامي إلى أبنائه:

إن من حق الأمة على أبنائها أن تكون حاضرة في أذهانهم وعقولهم أنّى كانوا، مستشعرين مسؤوليتهم في ذلك، ومحققين معنى الانتماء إلى الأمة الواحدة مصداقاً لقوله تعالى: {إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون} (سورة الأنبياء، الآية ٩٢)، وقوله سبحانه: {والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم} (سورة التوبة، الآية ٧١)، وتنفيذاً لأمر الله جل علاه بالابتعاد عن كل ما يؤدي للفرقة والتنازع المتمثل في قوله: {وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين} (سورة الأنفال، الآية ٤٦). وتحقيقاً لمعنى التوادّ والتراحم والتواصل الذي وصفه رسول الله "صلي الله عليه وسلم" في أحاديث عديدة نذكر منها قوله عليه الصلاة والسلام: "مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمي"، وقوله في حديث آخر: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً".

ولا يخفى أن الأمة في حاجة إلى عطاء كفاءاتها وقدراتها، خاصة وأنها تمرّ بمرحلة دقيقة ومنعطف صعب، وفي عالم تتجاذبه القوى الغالبة التي تسيطر على العلم وأسراره التقنية، وتملك مفاتيحه، فتعطي أو تحجب متى وأنّى شاءت.

٥. للجالية المسلمة في الغرب حقوق على نجبائها:

إن المسلمين حيث كانوا ملزمون بتقوية الأواصر والصلات بينهم بالعمل الجماعي والتآزر الاجتماعي. ومن هنا كان من دواعي إعداد مشروع الإستراتيجية وصياغته، تمتين العلاقة بين أبناء الأمة المقيمين في ديار المهجر، والذين تربط بينهم صلات الدين والدم والتراث، وجملة من الأهداف المشتركة. فاستقرار الجالية المسلمة في الغرب، وتحوّلها من جالية مهاجرة، إلى مجتمع مقيم داخل المجتمع الغربي الكبير، فتح آفاقاً واسعة جديدة أمام هذه الفئات المسلمة لخدمة الأمة الإسلامية. ومساهمة الكفاءات في هذه الخدمة مع تبوّئها اجتماعياً وعلمياً

مواقع متقدمة. سوف تعزّز لا محالة من مكانة المجتمع المسلم وتظهره على صورة أفضل.

وبالمقابل، فإن وجود الكفاءات وانصهارها في دائرة المجتمع المسلم في الغرب سوف يُعينان تلك الكفاءات على المحافظة على هويتها الدينية، ويحميان الجيل الثاني والثالث من الذوبان في شرائح من المجتمع الغربي لا تجانس خصوصياتها، فتفقد هويتها من جهة، وتعرض أجيالاً مستقبلية يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في خدمة الأمة وقضاياها ودينها من جهة أخرى.

ولهذه الجاليات الحقّ – إلى جانب غيرها من طاقات العالم الإسلامي- في أن تستفيد مباشرة عبر هذه النخبة من كفاءات الأمة القاطنة جنبها من نتاج مراكز التقدم العلمي والتقني على قدر إمكاناتها واستعداداتها، فهي لديها الرأسمال، ولديها الإمكانات المادية والبشرية، مضافة إليها الطموح في أن ترى أمتها وهذه الكفاءات ذاتها في تألق وتقدم وتطور يسمح بعلوّ المكانة، وتحسين نظر الغرب إلى الإسلام والمسلمين.

والمنظمة تسعى من خلال مشروع هذه الإستراتيجية إلى تفعيل كل ما من شأنه أن يقرّب الكفاءات المهاجرة فيما بينها وبين أفراد الجالية المسلمة في عين المكان، وأن تدفع هذه الكفاءات إلى أن تكون عناصر استقطاب لما لها من مؤهلات ثقافية وعلمية، وذلك من خلال التعامل المباشر واللقاء والزيارات المتبادلة مع أفراد الجالية، وخاصة منها العناصر الشابة التي ستزداد اعتزازاً بدينها، وتطمح في أن تجاري هذه الكفاءات في تفوقها ومستواها العلمي.

٦. حاجة الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي إلى تأطير واستقطاب:

وإذا كان قد أضحى مألوفاً تجمّع الطبقات العاملة من الجاليات المسلمة بالمهجر في شكل مجتمعات تحافظ على الهوية، وتسمح بالعيش في مناخ إسلامي تغذيه وترعاه، فإن الكفاءات المسلمة في الغرب تتوزّع أعدادها بين جهات متفرقة، وأحياناً كثيرة متباعدة عن بعضها بعضاً. وهذا الجانب يدفع المنظمة الإسلامية (الإيسيسكو) إلى العمل على تيسير السبل لتقوية الحضور الإسلامي بمختلف

أبعاده الثقافية والدينية بالمهجر، وتوطيد الصلات بين مختلف شرائح المجتمع المسلم به، وتقوية روابط الأخوة والمودة بين الكفاءات المسلمة في الغرب وأفراد المجتمع المسلم ببلدان المهجر، بل والعمل على وضع برامج تفك العزلة الثقافية عن القاطنين منها بمناطق نائية، والتي غالباً ما تختارها العديد من المراكز العلمية والبحثية مقراً لها لهدوئها، من دون أن يكون بها وجود للمسجد، ولا وجود للمطعم الإسلامي، ولا وجود للجزار المسلم، ولا برامج تربوية وثقافية متلائمة وغير ذلك من شؤون الحياة العادية التي يحتاجها المسلم.

وأكيد أن الاستقطاب يتم من خلال مراكز رصد وبحث علمي توجد في الغرب لها جاذبية تستقطب الباحث المتطلع إلى المعرفة وتستهدف ضمن من تستهدف هذه النخب من الكفاءات المهاجرة ودعوتها وتشجيعها على النشاط والاستقرار. وبديهي أن الوجود الإسلامي بعمومه في الغرب يمكن أن يحقق الكثير من المصالح التي قد يصعب تحقيقها بدون هذا الوجود. كما أن وجود هذه الكفاءات في الغرب يمكن أن ينتج عنه الخير، إذا أحسنت الاستفادة من إمكاناتهم ومواقعهم.

٧. العمل على الحدّ من هذه الظاهرة:

وأكيد أن مما يشغل بال المنظمة باعتبارها جهازاً إسلامياً متخصصاً في ميادين التربية والعلوم والثقافة، العمل على الحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال تفعيل الإستراتيجيات الثلاث للمنظمة في كل من التربية والعلوم والثقافة داخل العالم الإسلامي حتى تتهيأ الأجواء المناسبة للكفاءات الوطنية لتحقيق طموحاتها، وإنجاز مشاريعها، وتوفير فرص التألق والتقدير وتنمية القدرات، بحيث لا تشعر هذه الكفاءات بالحاجة إلى الهجرة والعمل خارج أوطانها، إلا ما كان منه في إطار تعاون ثنائي. أو برنامج علمي أو تربوي تحت إشراف وطني. وهذا يقتضي تعزيز مراكز البحث العلمي، وتطوير التعليم الجامعي، وتقوية الترابط بينه وبين التطبيقات الإنمائية.

الأهداف:

أهداف هذه الإستراتيجية، هي جزء لا يتجزأ من الأهداف المنصوص عليها في الإستراتيجيات الثلاث: "إستراتيجية تطوير التربية في البلاد الإسلامية: التي اعتمدها المؤتمر العام الثالث لمنظمة "الإيسيسكو" المنعقد بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٨٨م، و"الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في دكار بالسنغال عام ١٩٩١م، و"إستراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الإسلامية" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٩٧م – مضافاً إليها أهداف الإستراتيجيات المتفرعة عنها وخاصة منها "إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في قطر عام ٢٠٠٠م. ونظراً لما لظاهرة هجرة الكفاءات من خصوصية، وما للكفاءات الخاضعة لتياراتها من وضع خاص ومجال متميز، فإن هذه الإستراتيجية ترمي إلى تحقيق مقاصد وأهداف على الشكل التالي:

١. المقاصد:

تندرج هذه الإستراتيجية بصورة عامة في إطار برنامج تعزيز التبادل الثقافي بين المسلمين من جهة، والمساهمة في بناء المستقبل الثقافي للعالم الإسلامي من جهة أخرى، ويهدف أساساً إلى تحقيق مقصدين:

- **الأول:** إدراك تفاعل العالم الإسلامي مع تيّارات الظاهرة وطرق تعامله معها.
- **الثاني:** التعرّف على إمكانات الاستفادة المتبادلة بين العالم الإسلامي ومختلف طاقاته وكفاءاته المهاجرة في مختلف مجالات تخصصها، بما يقوى ذاته، ويحفظ عقوله، وينمي قدراته، وينجز مشاريعه، ويمكن من أدائه لرسالته وإنجازه لأمانته. ويسمح بالمقابل من استفادة تلك الطاقات والكفاءات مما يزخر به هذا العالم من ثروات وعطاءات هي نفسها جزء منها، مع التأثير إيجابياً على توجّهات ظاهرة هجرة الكفاءات، على ضوء تلك الاستفادة بما

ينفع الأمة الإسلامية ودورها الإنساني، ويقوي مكانتها العلمية، وجهودها التنموية، وأداءها لرسالتها الحضارية.

والقصد الأساس من تكثيف التبادل الثقافي بين المسلمين وتعزيز دورهم في بناء الصرح الثقافي للأمة، والذي يندرج ضمنه المقصودين المذكورين، هو "مواجهة التحدي الحضاري العالمي"، والذي بات يفرض بإلحاح – أمام سرعة التقلبات وحدّة التغيّرات- ضرورة الإجابة الفعلية والعملية عن عدّة أسئلة تترتب عليها خيارات مختلفة أبرزها ثلاثة:

- الخيار الأول: تنمية التنوّع الحضاري للعالم الإسلامي ومميزات الثقافة الإسلامية بعيداً عن مسار الحضارة العالمية وبمعزل عنها، ومن ثم العمل على الحيلولة بشتى الوسائل والسبل لمنع أي هجرة للكفاءات خارج العالم الإسلامي.
- **الخيار الثاني:** الخضوع للحضارة المُهيمِنة، وتكييف الحضارة الإسلامية مع الواقع الثقافي المحيط بالعالم الإسلامي من كل جهة، ومن ثم عدم الاكتراث بتيارات الهجرة المستنزفة للطاقات البشرية والمادية واستنزاف خزان الذكاء الذاتي للعالم الإسلامي.
- **الخيار الثالث:** تنمية التنوّع والتميّز الإسلاميين عن طريق الاستفادة من التفوّق الحضاري للغير، دون أن يفقد العالم الإسلامي معالم هويته الأصلية، وذلك من خلال استثمار الرّصيد العلمي والثقافي الإسلامي – الكفاءات المسلمة في الغرب جزء منه- وتقوية التعاون والتلاقح اللذان يميّزان تعامل العالم الإسلامي مع الحضارات والثقافات الإنسانية.

وإذا كان الخيار الثاني مرفوضاً بكل مضامينه، والأول متعذراً في الظروف الراهنة بحكم واقع يخالفه، فإن الاستجابة لشروط الخيار الثالث تقتضي معرفة عناصر الاختلاف والتميّز، وطرق الاستفادة من الغير، وشكل التغيّرات الثقافية العالمية وقواها، قصد الإحاطة الواعية بلوازم الدّعم لتحصين الذاتية الثقافية لأفراد الأمة الإسلامية قاطبة،

وللمهاجرين منهم لديار الغرب خاصة، وحمايتهم عبر تعزيز مكانتهم وتقوية روابطهم في وجه موجات فقدان الهوية والمسخ الثقافي المعاصر، والتمكين القويم لهم من استغلال أمثل لفرص التعاون والتلاقح بما يفيد أوطانهم الأصلية.

٢. الأهداف:

تحدد الأهداف النسق العام الذي يندرج فيه العمل الإستراتيجي في تعامله الشمولي مع ظاهرة الكفاءات المهاجرة، ومن أهم هذه الأهداف:

١. إعادة الاعتبار والتقدير لهذه الفئة من عقول الأمة.

٢. تمكين الكفاءات المهاجرة من الثبات على الهوية الإسلامية.

٣. تمكينها من سبل خدمة هذا العالم الإسلامي في جميع المجالات.

٤. خدمة قضاياها تربوياً وثقافياً وعلمياً واجتماعياً.

٥. التعريف بها وبإنتاجاتها وعطاءاتها.

٦. تعزيز الصلات وتنسيق الجهود بين الفئات المهاجرة فيما بينها.

٧. إنشاء شبكات تواصل وتبادل خبرات بين هذه الكفاءات ومثيلاتها في العالم الإسلامي.

٨. إسناد جهودها الثقافية إلى المرجعية القيمية الإسلامية.

٩. تشجيع هذه الكفاءات على المشاركة أو الإشراف على تدريبات علمية وميدانية لصالح العالم الإسلامي.

١٠. إسهاماً في تعزيز رسالة الحوار الحضاري والتبادل الثقافي بين العالم الإسلامي وبلدان المهجر.

١١. إسهاماً في إبراز صورة الإسلام الحضارية سلوكاً وكتابة لتأكيد حضانة الإسلام لأرقى القيم الإنسانية.

obeikandl.com

١٢. توفير مادة مرجعية تبين سبل الإفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي لتوظيفها في خطط التنمية الشاملة للعالم الإسلامي.

١٣. توفير قواعد البيانات عن الخبراء المسلمين في مختلف التخصصات ومراكز البحث العلمي داخل العالم الإسلامي وخارجه، وإغناؤها بمواكبة المستجدات في هذا المجال.

برامج العمل:

نذكر بداية بما سبق الإشارة إليه حين التطرق لمفهوم "إستراتيجية الاستفادة: من أن الاهتمام بأوجه الظاهرة خارج العالم الإسلامي دون أوجهها الداخلية لهذا العالم وفي عقر بلدانه، يجعل مبادرات الاستفادة عديمة الفائدة، لأنها ستدفع حتماً نحو المزيد من الهجرة من جهة، وستعجز أمام هذا التزايد عن إنجاز البرامج التي رمت إلى تنفيذها.

فالترابط الحيوي بين هذه الوجوه يقتضي توفّر الحسّ الإستراتيجي في جميع مراحل التنفيذ بحيث لا يقدم على الإنجاز إلى بعد تبين المردودية والتأكد من نجاعة البرامج في تحقيق الغايات المنشودة منها، سواء في مستويات التعامل الإيجابي مع الظاهرة، أو مستويات الاستفادة من الكفاءات المهاجرة.

والاستفادة حتى لا تنقلب إلى مزايا لا ترى الكفاءات من داخل البلاد من سبيل لها إلا الهجرة، ينبغي أن تخدم الاتجاهين؛ اتجاه ربط الكفاءة المهاجرة خارج الدار بأصولها من خلال مشاريع عمل يعود نفعها عليها وعلى محضنها الأصلي، واتجاه يربط الكفاءة داخلها بمشاريع يعود نفعها العلمي والمزيد من خبرتها البحثية على تألقها ومنافستها لإخوانها بالخارج في شتى المجالات من جهة، وعلى بلدها وقدرتها التنافسية ومكانتها العلمية وقيمتها الاجتماعية من جهة أخرى.

وكل إستراتيجية بعيدة عن هذا النهج المزدوج الخطة والأبعاد والبرامج: نهج يقصد الداخل بجميع أبعاده المرتبطة بظاهرة هجرة الكفاءات ويضع البرامج الكفيلة باحتوائها ودفعها نحو النافع لخطط التنمية وتطوير البحث العلمي والتقدم التكنولوجي، ونهج يقصد الداخل عبر حسن التعامل الاستفادة من الكفاءات المسلمة

التي هاجرت إليه، هي ليست من العمل الإستراتيجي في شيء، لأن "الإستراتيجية" – إن جاز تسميتها كذلك في هذه الحالة- لن تحقق أهدافها.

ونحن إذ نتوخى الاستفادة من الكفاءات المهاجرة، لا ينبغي أن نكون ممن يتعاملون مع ظاهرة هجرة هذه الكفاءات بنوع من المبالغة والتهويل، فلا المبالغة في الإشادة بأهمية دورها في التنمية وتهويل النتائج المترتبة على هجرتها بمفيد، ولا المبالغة في التقليص من آثارها أو التقليل من دورها بمجد، فهي كما قلنا ظاهرة عادية إن ظلت في الحجم الطبيعي المتولد من التدافع الحضاري بين الأمم والحوار الثقافي بين الشعوب.

وهي في هذه الحالة مزدوجة الاتجاه؛ فهناك كفاءات تهاجر من البلد وأخرى تهاجر للبلد. وتصبح ظاهرة مرضية حين تتفاقم أعدادها، وتصبح حركتها أحادية الاتجاه من بلد الدفع إلى بلد الجذب دون تيار عكسي. فهي بهذه الأوصاف تجاوز حجمها وشكلها الطبيعي لتصبح معبرة ودالة على خلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلد الدفع، وقوة استقطاب وشدة ترحاب في بلد الجذب. وتتناول هذه الإستراتيجية موضوع الظاهرة في هذا الشكل الخارق لطبيعته، لتحدَّ من سلبياته، وتستفيد من إيجابياته، وتسعى بما تقترحه لردّه إلى حجمه الطبيعي من خلال العمل على جعل العالم الإسلامي مجالاً جغرافياً وحضارياً جاذباً في الآفاق القريبة على المستوى العلمي والتكنولوجي والثقافي.

ويكمن أن تقدم الكفاءات المهاجرة الشيء الكثير لصالح هذا العالم الذي تنتمي إليه، من خلال العديد من البرامج والعمليات منها:

- الإسهام في الإقلاع الحضاري والعلمي والتكنولوجي للعالم الإسلامي.
- المشاركة في عمليات التجديد والمراجعة والتعبئة التربوية والفكرية والثقافية والعلمية اللازمة للإقلاع الحضاري.
- المشاركة في حوار الثقافات والحضارات وحسن تمثيل العالم الإسلامي والشهادة له.
- الدفاع عن قضايا العالم الإسلامي المختلفة وتخفيف حدة الغلواء والعداوة التي تكنها بعض الجهات والأوساط السياسية والثقافية له في الغرب.

والـوعي بـالترابط الحيـوي بـين أوضـاع الكفـاءات داخـل العـالم الإسـلامي والأوضاع التي خارجه، يقتضي الوعي بالمناخ الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي الدولي وتطوراته، وذلك بمتابعة تطور المؤشرات التالية، والعمل على تمكين الكفاءات داخل العالم الإسلامي من الفعل الحقيقي والناجع لخدمة الأمة، والكفاءات المهاجرة خارجه مـن التواصـل الإفـادة والمشـاركة إلى جانـب إخوانهـا بالـداخل للنهـوض بالأمـة وخدمـة مشاريعها المستقبلية.

ونـودّ أن نشـير هنـا إلى أمـرين ضـروريين؛ الأول يتعلـق بلـزوم الـوعي في جميـع مراحل إنجاز هذه الإستراتيجية بالتقلبات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، والثاني ما نراه ملحاً وعاجلاً من برامج في اتجاه الكفاءات داخل العالم الإسـلامي والـتي بـدون إنجازها تفقد عمليات الاستفادة من الكفاءات خارج هـذا العـالم، فاعليتهـا وقـدرتها على حسن التعامل مع الظاهرة من جهة، والحد من آثارهـا والتخفيف من تيارهـا من جهة ثانية.

١. الوعي بالمناخ الدولي ومتغيراته:

فهناك مواقف وبرامج على الصعيد الدولي تحثنا على تكثيف برامج التعبئة ودوام المراجعة، ويتجلى ذلك مثلاً في استمرارية المراقبة للمؤشرات التالية:

- ازدياد تدفق هجرة الكفاءات من دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية بسبب زيادة الطلب على هذه الكفاءات في جميع المجالات الحيوية مثل علوم الاتصال والطب والهندسة.
- ازدياد استقطاب الحكومات الغربية للكفاءات المهاجرة باتخاذ إجراءات وسنّ قوانين لمزيد من الجذب لهذه الكفاءات.
- ازدياد عدد المؤتمرات العلمية العالمية لتبادل المعلومات في جوانب علمية وثقافية متعددة.
- ازدياد التعاون العلمي والتقني بين دول العالم.
- ازدياد عدد البرامج العلمية المشتركة بين الدول.

- ازدياد وانتشار شبكات الاتصال بين الدوائر العلمية العالمية والجامعية عبر شبكة الانترنت مما ساعد على سهولة الاتصال بين مراكز البحث والباحثين.

٢. برامج مواجهة للدخل:

فالمعالجة السليمة لظاهرة هجرة الكفاءات رغبة في حسن الاستفادة، تقتضي القيام بأعمال وبرامج موازية بالداخل تقصد إلى:

- معالجة حالة الاغتراب التي تعيشها بعض الكفاءات بسبب المشاكل الاقتصادية التي تعوق تطورها وتحد من نشاطها، أو المشاكل التربوية والاجتماعية التي تولد الضعف العلمي والجمود الفكري الذي يأباه كل ذي لب وتبعث على الكآبة واليأس.
- مراجعة مناهج التعليم وخاصة منها التعليم العالي، مراجعة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الوضع الدولي القائم من خلال دفع أفراد المجتمع إلى الإيمان بمشروع مستقبلي حضاري طموح تتجند لإنجازه جميع الطاقات النشيطة والقوى العاملة بمختف شرائحها ومستوياتها، وتقوية شعور الانتماء الروحي إلى العالم الإسلامي وحب تحقيق مشاريعه التنموية ورفع مكانته العالمية.
- الحدّ من الازدواجية الثقافية التي مهدت للانبهار بالثقافات الغازية ذات الغلبة المادية في ميزان القوة، ودفعت للتشرذم الثقافي والاهتزاز في الهوية الذاتية والمجتمعية.
- تطوير البحث العلمي وإعادة الاعتبار للعلم والعلماء وإحلالهم المكانة الاجتماعية اللائقة بهم وبدورهم الطلائعي في برامج التنمية وعمليات البناء الحضاري، والعمل على تطوير البحث العلمي بإنشاء مراكز البحوث والمؤسسات الاستشارية قصد استقطاب الكفاءات العالية من الداخل والخارج.
- تحسين الظروف الاجتماعية والمرتبات الوظيفية والرفع من الحوافز المادية.
- إعادة النظر في النظريات التنموية التي تعمّق التبعية الحضارية والاقتصادية والصناعية، وتكرس واقع التخلف.

obeikandi.com

- إقناع الكفاءات والخبرات الوطنية بعدم جدوى الهجرة للمراكز العلمية الأجنبية، وذلك بتبنّي سياسات تشجيعية مثل إتاحة الفرصة لها لتوطيد الصلات مع هذه المراكز وزيارتها والاستفادة منها ضمن برنامج تعاون ثنائي أو دولي.
- تزويدها بالأبحاث والكتب والمعدات التي تحتاجها، وخاصة منها الفئات الطلابية، ومساعدة من يريد منهم تعميق بحوثه من خلال المزيد من الدراسة والتخصص.
- منح إجازات التفرّغ العلمي لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات، وتمكين الراغبين منهم من الاستفادة من نظام الإجازات.
- إعادة النظر في تمويل البحث العلمي ورفع الموازنات المخصصة له.
- العمل على تعميق الإيمان بالدور الحيوي والمهمّ للعلم، وبضرورة بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية.
- توسيع برامج التعاون والتكامل الإسلاميين في ميدان العلوم والتكنولوجيا، وزيادة التعاون في هذا المجال مع الدول النامية الصناعية، وتشجيع إقامة المراكز العلمية الإقليمية والدولية.
- إصدار المجلات العلمية المرموقة التي تعنى بنشر آخر التطورات العلمية والتقنية، إلى جانب أخبار الإنجازات التي تحققها الكفاءات الإسلامية في المهجر.
- دراسة تجارب البلدان الإسلامية وغيرها التي تقدمت علمياً أو تكنولوجياً في العقدين الماضين قصد الاستفادة من خبراتها العلمية حول كيفية إرساء البُنَى التحتية المطلوبة لإحداث التطور، ودراسة الأهمية التي أولتها هذه البلدان لميادين التربية والتعليم والتدريب.
- التوعية بآفات الغزو الفكري والعلمي واتخاذ سياسات ناجعة لمواجهة وحماية التخوم التي ترسى عليها دعائم الهوية الحضارية والذاتية الثقافية للعالم

المسلم، والعمل على كسر احتكار دوائر النفوذ والتأثيرات الصناعية والفكرية لوسائل التأثير الإعلامي والاقتصادي، وتوجيه الطاقات والكفاءات إلى القضايا الأساس الهادفة لحسن التدافع الحضاري وإتقان الحوار الثقافي مع إعدادهم وتشجيعهم على اكتساب المناعات الفكرية التي تساهم في كسب المواقع في إطار ذلك التدافع وذلك الحوار.

- العمل على تنفيذ برامج "الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي"، وخاصة منه تلك التي ترسخ مبادئ الثقافة الإسلامية، فالعديد من الكفاءات الإسلامية المعاصرة سواء داخل العالم الإسلامي أو خارجه مشبعة بالثقافة الغربية، وغالباً ما تتابع تعليماً يعتبر هذه الثقافة مورده الأساس، فكان طبيعياً أن تُعَدَّ إعداداً لا يستجيب لاحتياجات العالم الإسلامي وطموحاته بقدر ما يكون مؤهلاً للتعامل مع الثقافات المهيمنة، وهذا في حد ذاته قد يكون نافعاً لبلدان العالم الإسلامي، لكن في الوقت نفسه يكون مستعداً لظروف اقتصادية واجتماعية سبقت الإشارة إلى أهمها، إلى الهجرة والانخراط في نسيج اقتصادي واجتماعي يخدم شخصه والبلد المضيف، دون أدنى مردود لبلده الأصل.

وأكيد أن تقوية روابط العالم الإسلامي بالعمل المشترك في التعامل مع ظاهرة العقول المهاجرة والاستفادة منها، سيقوي التعاون والتضامن بين بلدان العالم الإسلامي. فهذه الكفاءات المهاجرة هي مدخل من مداخل توطيد العلاقة بين بلدان العالم الإسلامي التي تعاني من الظاهرة نفسها، وتتضرّر منها حسب نسب المهاجرين واختصاصاتهم مدى حاجة البلد الماسة إليهم.

فمن المعلوم أنه لم يعد في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، ذات القدرات العالية والكيان الجغرافي الواسع، والطاقات المادية والبشرية الكفاية، أن تقوي دولة بمفردها على مواجهة تحدّيات العصر الحديث لما لها من قوة في المواجهة وقسوة في الأثر واستعصاء على التطويع والترويض.

فاجتماع هذه الدول على سياسة تعامل مشتركة مع هذه الظاهرة، وتفعيل إستراتيجية موحدة للاستفادة من كفاءات الأمة المهاجرة من خلال آليات تفعيل

محددة، إلى جانب العمل بمضمون "إستراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في البلدان الإسلامية" التي أعدتها المنظمة والتي أقرّها وصادق عليها مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران عام ١٩٩٧م، سيمكّن لا محالة من تقريب وجهات النظر في مجال استنبات التكنولوجيا بشكل مثمر يسمح برعاية تطورها في مناخ علمي رحب يستجيب لشروط نموها الطبيعي.

والإستراتيجية حين تهدف إلى تقوية الترابط بين العالم الإسلامي وكفاءاته المهاجرة فإنها تسعى أساساً إلى تنفيذ برامج محكمة تعمل على صهر ثقافة تقوي في الكفاءات المهاجرة دستورها الأخلاقيَّ، وذوقها الجمالي، ومنطلقها العلمي، وأداءها الوظيفي.

تقوية روابط الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي بالعالم الإسلامي:

١. تقوية روابطها بالإسلام:

يدعو الإسلام إلى ضرورة، تقوية الروابط التي تجعل من أمة الإسلام أمة واحدة، وتدفع شعوبها وأفرادها إلى التآخي والتآزر والتآلف استجابة لمضمون الآية الكريمة: {إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون} (سورة الأنبياء، الآية ٩٢)، والحرص على التعاطف وفق الحديث النبوي الشريف: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى". وتطبيق مقتضيات "الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي"، ومقتضيات "إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب"، كفيلٌ بتحقيق ذلك التلاحم العضوي بين الفئات المقتدرة للأمة وشرائح كفاءاتها العلمية ونخبها الفكرية أيًّ كان موقعها الجغرافي أو تخصصها العلمي أو نشاطها اليومي.

وفي هذا الصدد نرى بخصوص تقوية روابط الكفاءات المهاجرة مع محضنها الأصلي وأمتها الإسلامية، العمل على:

١. نشر الثقافة الإسلامية وإشاعة قيم الإسلام في أوساط الكفاءات المهاجرة وأسرها ومحيطها المسلم من تكافل وتآزر وتعاون وتقوية الروابط الروحية وترسيخ التربية الدينية.

٢. التشجيع على إقامة المراكز الثقافية الإسلامية بمختلف مرافقها الدينية والثقافية والعلمية.

٣. العمل على إنشاء الأندية والمؤسسات التي تكون منبراً لإشعاع الثقافة الدينية على طراز ونظام يجذبان الكفاءات المسلمة للحفاظ على عقيدتها وصفاء فطرتها وطهارة نفسها والنهل من الكتاب العزيز والسنة المطهرة.

٤. غرس العقيدة الصحيحة في وسط هذه الكفاءات ومحيطها، وتنمية شخصيتها الإسلامية المبنية على الإيمان العميق والفهم الدقيق، والعمل المتقن والذوق الجمالي الراقي، وتحصين الذات والمحيط بالفكر المنيع، والتعليم الديني القويم والرفيع.

٥. عرض الإسلام في صورته الناصعة وتقديم مبادئه العليا في أبهى حلة مع الابتعاد عن مواطن الخلاف المذهبي أو تعدد الآراء في المجال الفقهي، وتقوية صلتها بالقرآن الكريم قراءةً وحفظاً ومرجعاً، وبالسنة النبوية أسوة وقدوة، وبالشريعة الإسلامية خلقاً وامتثالاً.

٦. تقوية جوانبها الفكرية ومعارفها العلمية في الميدان الديني، وتهيئتها للمشاركة في الحوار الحضاري والثقافي مع الثقافات والحضارات السائدة في وسطها من خلال تنظيم اللقاءات والمحاضرات والأيام الدراسية مع ثلة من كباء علماء الأمة ودعاتها، بشكل يقوي إيمانها ويعزز تمسكها بدينها وعزتها بالانتماء إلى العالم الإسلامي.

٧. تعريفها بأهمية التراث الإسلامي العلمي والجهود المبذولة من طرف العلماء والفقهاء والفلاسفة المسلمين الذين جمعوا إلى معرفتهم بالدين وتأليفهم في علومه وفنونه، درايةً واسعةً في علوم الأرض والطبيعة والعمران والإنسان، وتنمية قدراتها في الإشادة به والتعريف برجاله والاعتزاز بالانتماء إليه.

٨. تنمية معرفتها وإتقانها للغة القرآن الكريم باعتبارها لغة التواصل بين قطاع كبير من المسلمين، ومفتاح توحيد كلمتهم وتقوية الصلات والترابط بينهم، وحصناً منيعاً للحفاظ على هويتهم وعاملاً رئيسياً في ترسيخ المعارف الإسلامية من خلال استلهام التراث، والدراية بالتاريخ، والوعي بالواقع، مما يجعل للعقل المسلم حيث كان، المكانة العالية حين الخطاب، والتقدير الوافر حين التواصل والحوار.

٩. سدّ جميع احتياجاتها الدينية من إقامة المدارس والمساجد وإحياء الأعياد والتمتع بالمناخ الإسلامي الذي يحافظ على الهوية، ويمكّن من إشباع الجوانب الروحية الباعثة على الاطمئنان، والمقوية للإيمان.

١٠. فسح المجال لها لمتابعة تعليمها عبر تكوين مستمر، إما عن بُعد أو في جامعات إسلامية من خلال نظام يستجيب لخصوصياتها، تتمكن به من التألق في العلم الشرعي، وتنمّي من خلاله مناهجها المعرفية في التعامل مع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتراث الإسلامي الأصيل، وتقوي به ثقافتها الدينية ومعارفها الشرعية، وتتأهل بتحصيله إلى المساهمة في تحمّل أعباء الدعوة الحنيفة، وإنجاز رسالة الإسلام النبيلة، بكل ما تستلزمه من الحكمة النابغة والموعظة الحسنة.

١١. تجنيد النشطاء من هذه الكفاءات لمكانتها العلمية ومنزلتها الاجتماعية لتصحيح صورة الإسلام والمسلمين. ولتحقيق ذلك، يستحسن البدء بأن تندرج الأنشطة الإسلامية ضمن محاور ثلاثة هي على درجة بالغة من الأهمية، لها صلة قوية بنصوص المرجعية الإسلامية التي هي القرآن الكريم والسنة النبوية والشريعة السمحة المستخلصة منهما أخلاقاً وتعاملاً وسلوكاً:

أ) تذكير المسلم حيث كان بأنه شهيد على نفسه وعلى الناس:

فالعقل الإسلامي شهيد على نفسه وعلى الناس حيث كان، ذلك أن الشهادة جزء من الأمانة التي حملها الإنسان، ومقصد أساس من مقاصد حياته. يقول الله عز وجل: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلاء وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ (٨٩) إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٩٠) وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمْ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (٩١) وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمْ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (٩٢) وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٩٣)} (سورة النحل، الآيات ٨٩-٩٣).

ويقول جل وعلا: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ (١٤٣)} (سورة البقرة، الآية ١٤٣).

هذا التحقيق ما دام يروم العدل والإحسان، لا فكاك للإنسان المنخرط في الالتزام به، من وفاء بالعهد حتى لا يكون كالذي يتعب دون طائل لغياب الهدف لديه، وانعدام حرصه على سلوك النهج السوي لبلوغه، مثل التي بعد أن غزلت صوفها وتعبت في جعله خيوطاً مفتولة بإحكام، عمدت بعد صرف القوة والجهد إلى فكه وإرجاعه إلى شبه ما كان عليه، فذهب تعبها هباء. وحرى بالمسلمين كافة، ونبهائهم الذين احتلوا مراكز عليا في المجتمع، أن يحسنوا تمثل الإسلام وتمثيله، ويكونوا من خير الشهداء له وعليه.

وما نخال الكفاءات المهاجرة من العالم الإسلامي بعمق تربيتها، وواسع خبرتها، إلا مؤدية دور الشهادة التي في عنقها سلوكاً وثقافة وأداءً، لكنها تحتاج كغيرها من المسلمين إلى الشعور الدائم بقوة السند، وحسن المنهج المعتمد. وقد فصلت كل من "الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي"، و"إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب"، برامج محددة وتفصيلية لإنجاز هذا الاتجاه.

ب) تمكين الكفاءات المهاجرة من كل ما يبلغّه مقاصد دينه:

فللإسلام مقاصد أساس واضحة تتجانس مع الفطرة الإنسانية، وتزكي النفوس البشرية، نوجزها كالآتي:

- **الأول:** إصلاح الاعتقاد، وهذا أعظم سبب لإصلاح الخلق، لأنه يزيل عن النفس عادة الإذعان لغير ما قام عليه الدليل، ويطهر القلب من الأوهام ويبعده عن الضلالات.
- **الثاني:** الامتثال لشرع الله.

- **الثالث:** تهذيب الأخلاق، قال تعالى: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ (٤)} (سورة القلم، الآية ٤)؛ وقالت عائشة رضي الله عنها لما سئلت عن خلقه صلى الله عليه وسلم: "كان خلقه القرآن". وفي الحديث الذي رواه مالك في الموطأ أن رسول الله "ص" قال: "بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

- **الرابع:** حسن تدبير قضايا الأمة، وهو باب عظيم في القرآن يندرج فيه كل ما له علاقة بالتضامن والتآزر والتآخي والتعاون بين مختلف شرائح الأمة، والسعي الجاد لتقديمها وحفظ أمنها وتعزيز مكانتها وصيانة ممتلكاتها، والقصد منه صلاح الأمة وحفظ نظامها.

- **الخامس:** التربية والتعليم والتكوين.

ج) التذكير بأن الإعداد لمستقبل الأسرة والأمة هو من الواجبات الأساس:

يقول الله عز وجل في سورة الحشر: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (١٨) وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُوْلَئِكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ (١٩) لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ (٢٠).

والغفلة عن الغد تُنسي المرء ملاقاة الله، وتشغله عن المهام التي يلزم أن ينجزها في عمره القصير بالانشغال بالتوافه من الأعمال، أو بما يظن أنه الخير، ولكنه يجلب الشر عليه وعلى عقبه وذريته، لانعدام الأولويات لديه. ولهذا لا يحسن النظر للغد إلا العقلاء أولوا النهي، الذين يتقنون الفعل، فشتان بين إتقان البناء، وصرف الجهد كلية في جمع ما يظن أنه من مواد البناء.

ويقول الله عز وجل: {إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ} (سورة الرعد، الآية ١١)، فلا يعقل أن يطمع الناس في التغيير وهم لا يغيرون من فعلهم شيئاً، فإنما الأحوال نتيجة الأفعال. والتحسن في الأحوال يقتضي التحسن في الأفعال. والذي يستشعر المراقبة الدائمة هو الذي يعمد للإصلاح، ولا يركن بإدمان على الخلل ويستمر على الخروج عن النهج. ولهذا اقترن التغيير بالشعور بمراقبة الله واستحضار المسؤولية أمام الله والسؤال عنده يوم الحساب.

والإستراتيجية إذ تشير لهذه المحاور وتذكر بها فليس من باب الوعظ، وإن كان سياق الخطاب يوحي بذلك؛ فللواعظ رجاله وعلمائه وإستراتيجياته التي لا تقل فائدة عن هذه الإستراتيجية نفسها، ولكن لكونها تعده من صميم الفعل الإستراتيجي، ذلك أن أول هذا الفعل عزم على التغيير، وفق أهداف حددت لصناعة الغد، ولا يمكن أن ينخرط في تلك الصناعة من ينتظر أن تسوي له الأمور، وتزال في وجهه العقبات، أو ينتظر أن يكون العالم الإسلامي قائد الركب الحضاري، خالي الأزمات، ليدلي هو بدلوه ويشارك بسهمه. بل التغيير ينجزه المضحون الذي لا يحقرون من المعروف شيئاً، ويسعون في أوساطهم لغد مشرق عبر حسن الشهادة، وجميل الإفادة.

٢. تقوية روابطها بشعوب العالم الإسلامي:

وتقوية روابط الكفاءات المهاجرة ببلدانها الأصلية وبعالمها الإسلامي شعوباً ودولاً، هو من باب تقوية روابطها بالإسلام، والشعور بالانتماء إلى الأمة الواحدة، والاعتزاز بها باعتبارها حقيقة ديموجرافية وجغرافية وحضارية، لها من المؤهلات العلمية والثقافية والحضارية، ومن الثروات المادية والمعنوية، ما يؤهلها للقيام بدور عالمي متميز، ومساهمة كبيرة ونبيلة في التقدم الإنساني، وارتقاء العنصر البشري، والحفاظ على توازن الكون وحماية نظامه البيئي. ومن المهام التي يجب القيام بها في هذا الصدد:

١. تحقيق الأهداف الأساس للعمل الثقافي والفكري والتربوي والاجتماعي الساعية إلى التغيير الإيجابي على صعيد الفرد المسلم والأمة الإسلامية:

- على صعيد المسلم من حيث طاقاته الفردية وتفاعله وتضامنه مع شعوب ومجتمعات العالم الإسلامي في سبيل إنجاز الأهداف الاجتماعية التي تجعل المسلمين صفاً واحداً كأنهم بنيان مرصوص، وجسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

- على صعيد الأمة بتعزيز بنياتها الداخلية، وتقوية أواصر الأخوة والتآزر والتراحم والتعاون بين أبنائها، وتشييد المؤسسات الراعية لذلك، وإحلال الكتاب الكريم والسنة النبوية – المكانة اللائقة بهما.

٢. تعزيز الوعي الجماعي بين أفراد الأمة على مختلف شرائحهم واهتماماتهم ومكان وجودهم داخل أو خارج العالم الإسلامي – وخاصة منهم طلائعه العلمية ونخبه الفكرية وأدمغته الموهوبة- بالتغيير ومتطلباته في جميع الميادين سواء في تحقيق المساواة، أو محاربة كل أنواع التفرقة الطائفية والعشائرية أو الطبقية أو القومية، أو السعي لتحقيق أسس وملكات إنسانية للتفاضل، كأسس العلم والكفاح أو خدمة المجتمع، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو العمل على محو الأمية وتعميم التعليم، أو حب العلم وأهله، واحترامهم وتقديرهم، أو تمكين أفراد الأمة من خلال نشر الوعي وترسيخ المعارف وتقوية الإيمان على الالتزام العملي بكل أوامر اللّٰه تعالى ونواهيه، والسير على هدى رسوله المطاع عليه الصلاة والسلام، والتمتع بالخصال الحميدة، والأخلاق النبيلة، من إخلاص وعدل وإنصاف وإيثار وإحسان وعفو وصبر وشجاعة وتضحية وجهاد وحب للخير وتعامل بالحسنى وإعراض عن الجاهلين.

٣. ترسيخ الحس بمنافع التعاون والتآزر والتآلف، والصبر عليه وتحمل الأذى من أجله، لتطوّر العالم الإسلامي وتقدمه، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الظلم والطغيان، وأثره في نبذ الخلاف والفرقة، ومساهمته في بلورة المشاريع التكاملية، وكسر كل المحاولات الخنق الاقتصادي أو المقاطعة العلمية والصناعية والتكنولوجية، وانعكاسه على ضمير المسلم عبر إحساسه بالانتماء إلى أمة عريقة المجد، غنية التراث، عظيمة التاريخ، شديدة الصمود في وجه التحديات والتقلبات، واعدة المستقبل بما لها من الثروات والإمكانات، وما تزخر به من الطاقات والكفاءات، وتقوية شعوره بإمكانية تجاوز العقبات، وإصلاح الخلل، والمشاركة الفعالة في تمكين الأمة من الرقي، وتحصينها من كل هدر للإمكانات أو ضياع للطاقات أو نزيف للخبرات.

٤. نشر الثقافة الإسلامية في أوساط الكفاءات المهاجرة محيطها المسلم وفق مقتضيات "الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي" و"إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب" بما يحفظ الهوية، ويرسخ الإيمان، ويدفع للإنتاج، ويقوم السلوك، ويقوي روابط الكفاءات المهاجرة مع أهل ملتها وشعوب أمتها، وتوفير ما يلزم من الأندية والمؤسسات والتجهيزات الضرورية.

٥. تمكين الكفاءات المسلمة المهاجرة من معرفة تاريخ العالم الإسلامي وثقافته وحضارته، وخاصة منها بلدانها الأصلية، لما لذلك من أثر في استناد هذه الكفاءات إلى البُعد الحضاري لتلك البلدان واعتزازها بعمقها الثقافي.

٦. تفعيل جميع مجالات الثقافة الإسلامية في العالم الإسلامي وخارجه، والتي من شأنها أن تخدم الجوانب الروحية والثقافية لدى الكفاءات الإسلامية المهاجرة وتقوي روابطها بعالمها الإسلامي، من مدارس العلم ومعاهده، ومراكز البحث ومؤسساته، ووسائل الإعلام ومنابره، وأدوات الاتصال وقنواته، على تنوعها وتعددها، مع مراعاة الإتقان والتجديد والتطوير بشكل يستجيب للتحديات، ويمكن من اقتحام العقبات.

٧. توفير تغطية إسلامية مستمرة لصالح هذه الكفاءات ومحيطها الأسري والمجتمعي، تمكنها من تمتين روابطها بأمتها الإسلامية، وتقوي أواصر الود والتآزر والتعاون بينها وبين المسلمين كافة، مع شعوب ومجتمعات أمتها الإسلامية.

٨. تقوية العمل الإسلامي المشترك وتفعيله من خلال الحضور النشيط والفعال في الأوساط الغربية، ودعم المراكز الثقافية والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث والدراسات والمكتبات والجمعيات والهيئات التي تعني بخدمة الإسلام في الغرب، ودفعها ومساعدتها على استقطاب الكفاءات المهاجرة وأسرها، وفسح المجال للتعبير عن أفكارها، وتنزيل مقترحاتها إلى ساحة الفعل، وتشجيعها على خدمة المجتمع المسلم القريب منها، وتقوية روابطها عبر ذلك النشاط ومن خلال ما تعرضه من مساهمات، وما تنجزه من مشاريع التعاون المتعددة والمتنوعة، مع عالمها الإسلامي الكبير.

٩. تقوية الإرادة الجماعية لدى الكفاءات المهاجرة لتحقيق المكاسب والمصالح التي تهم الأمة الإسلامية، وجلب أكبر المنافع وأحسن الفوائد للإسلام والمسلمين في جميع مجالات النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والعلمي والتكنولوجي، وحماية المصالح العليا للأمة، وتعزيز التضامن الإسلامي بكل دلالاته ومعانيه ومفاهيمه ومقاصده، بشكل يستجيب لأمر الله عز وجل: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا} (سورة آل عمران، الآية ١٠٣)، ووصفه سبحانه وتعالى {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} (سورة الحجرات، الآية ١٠).

١٠. توعية هذه الكفاءات بالقضايا الكبرى للأمة في سبيل استكمال تحريرها ومناصرة نضالها في سبيل إحقاق الحق وإزاحة العدوان المسلط على الأمة الإسلامية، وخاصة تحرير القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وإزاحة العدوان عن فلسطين المسلمة، وإقرار الأمن والسلام الراعيين لحقوق المسلمين وحرياتهم في بعض بلدان ومجتمعات المسلمين في أوروبا الشرقية وآسيا وإفريقيا التي تعيش عدواناً ممنهجاً يستهدف طمس هويتها الإسلامية، وتقتيل المسلمين وسلب أرضهم وثرواتهم واستفزازهم في أمنهم والنيل من كرامتهم، واستغلال جميع الفرص المتاحة والمشروعة لمناصرة الشعوب الإسلامية المستضعفة ونصرة قضاياها العادلة.

١١. إنشاء الأندية الثقافية التي تجمع بين مختلف الخبرات في جو ثقافي أو علمي في عين المكان بما يساعد على تقوية الأواصر بين هذه الكفاءات فيما بينها وبين العناصر المؤثرة في ميادين تخصصها أو هواياتها ثانياً، وفي بينها وبين مثيلاتها في العالم الإسلامي ثالثاً، وفيما بينها وبين النشيطين من ذات التخصصات من مختلف مناطق العالم الإسلامي رابعاً.

١٢. تنظيم الأنشطة الفنية في جميع مجالاتها، والبرامج الترفيهية والمباريات الرياضية لصالح هذه الكفاءات، وإشراكها في المهرجانات والدوريات والمباريات الفنية والثقافية والرياضية المنظمة على الصعيد الإسلامي.

١٣. تنظيم البرامج السياحية الخاصة، وتقديم التسهيلات الضرورية، لصالح الكفاءات المسلمة المهاجرة وأسرها، لزيارة بلدان العالم الإسلامي، أو المشاركة في أنشطتها الثقافية والفنية والعلمية والاقتصادية، وتيسير رحلاتها بما يوطد العلاقة بينها وبين هذه البلدان.

١٤. تشجيع الكفاءات المهاجرة على تكوين جمعيات للصداقة بينها وبين الجمعيات المثيلة لها بالبلد المضيف كسراً لطوق العزلة وتعزيزاً للحوار العلمي والحضاري.

دور الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي في تنمية المجتمعات الإسلامية:

إن الكفاءات الإسلامية قاطبة حيثما كانت وحيثما حلت تحتاج من العالم الإسلامي إلى الرعاية والتشجيع والتعاون لتمكينها من الإقدام على الابتكار والاستكشاف وتعميق البحث العلمي في شتى مجالاته بمجرد ما يلمس فيها التأهيل، وإلى الإشادة والتنويه بمجرد ما يحس منها العطاء، بشكل يجعلها. بدافع من حسها الوطني وشعورها بالانخراط العضوي في العالم الإسلامي، تفتخر بانتمائها وخدمتها لأوطانها، وتعتز الأوطان والأمة قاطبة بجهودها وخدماتها. بل أضحى حيوياً تشجيع الدراسات والبحوث التي تبرز العالم الإسلامي باعتباره قوة علمية ورأسمالاً جماعياً فكرياً وعلمياً قوياً وعالمياً، وإظهاره بصفته الكتلة الكبرى المؤثرة بشكل فعال في المجتمع الدولي، والارتقاء بالعمل والنشاط الإنساني، ولا سبيل لذلك إلا بكفاءات الأمة المتميزة، من داخل العالم الإسلامي وخارجه.

وبديهي أن ذلك يحتاج إلى دعم العلوم والعلماء، وتخصيص نسب أعلى من الموارد للإنفاق على البحث العلمي في موازنات الدول، وتوفير الأجواء الملائمة للباحثين والدارسين في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث ومؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي، وإشاعة مناخ ثقافي وفكري يحمي حرية البحث والإبداع، ويشجع على التأمل والتحليل والابتكار.

وبعيداً عن كل عموميات في هذا المجال، نقترح البدء بتنفيذ الخطوات المهمة التالية:

١. إيجاد قواعد بيانية عن الكفاءات والخبرات الإسلامية:

يقتضي التعريفُ تحديدَ ما يراد التعريف به، ومن ثم كان لزاماً البدء بمعرفة الكفاءات المسلمة المهاجرة معرفة دقيقة وشاملة. وقد سبق للإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي أن نصَّت على ضرورة إعداد سجلات وأدلة خاصة بالعلماء والباحثين المسلمين في مختلف حقول البحث العلمي، وإعداد قوائم بالمؤسسات التعليمية العليا وفروع التخصص فيها، وما تتوفر عليه من إمكانات علمية على مستوى كل دولة.

وقاعدة البيانات المفضلة عن الكفاءات والخبرات الإسلامية والعلماء والباحثين المسلمين داخل العالم الإسلامي وخارجه، ضرورية وأساسٌ لكل عمل يهدف إلى حسن الاستفادة من هذه الطاقات ويرمي إلى تعزيز الروابط بينها، وتقوية تعاونها من أجل إنجاز أبحاث علمية مشتركة أو تبادل خبرات أو تناصح واستشارة في أي مجال من المجالات البحثية والعلمية.

وإن الضروري اعتماد المناهج العلمية المتقدمة في إعداد هذه القاعدة وتحضيرها بحيث تصمم تصميماً يسمح بإدخالها لشبكة الانترنت، ومساءلة سجلاتها وأدلتها من خلال مختلف المداخل والمفاتيح التي تمكّن من التصنيف حسب المكان الجغرافي الأصلي أو التخصص أو العمر أو الجنس أو الإنتاج العلمي أو السيرة الذاتية، أو عناوين العمل، أو السكن وغير ذلك من التصانيف التي تمكّن من استخلاص العديد من المعطيات المهمة من خلال التصفح متعدد المداخل لهذه القاعدة.

وينبغي أن تتوفر في قاعدة المعطيات هذه، التي سيرتكز عليها جل العمل الإستراتيجي، المواصفات التالية:

أ) الشمول: يلزم أن تكون هذه القاعدة شاملة بحيث تغطي جميع الكفاءات والخبرات التي تتوافر لدى العقول الإسلامية ما أمكنها ذلك، سواء منهم من هم داخل العالم الإسلامي أم خارجه، مع تخصيص الذين هم خارجه بنوع من الأولوية، لما لهم من دور مهم في تنفيذ بنود هذه الإستراتيجية.

ب) الدقة: من الأمور التي ستعطي لهذه القاعدة المصداقية، وستمكّنها من المرجعية، الدقة في المعلومات التي تحتويها بحيث يتم تأسيسها على معلومات مستوحاة مباشرة من المعنيين بالأمر، توحي بياناتها التي يطلب من العقول تعبئتها بالأهمية البالغة للمعلومات وفائدتها، وحسن ترتيبها وجمال تصنيفها، بعيداً عن كل استفزاز أو فضول يشك في الفائدة المرجوة منها، أو يثير الظن حول الغايات المتوخاة منها. ولهذا ننصح بأن يقوم بهذا العمل خبراء من الكفاءات العلمية المهاجرة نفسها.

ج) المرونة: من المواصفات اللازمة توفرها في هذه القاعدة المرونة والسلاسة، بحيث لا تكون محشوة بوفرة المعلومات التي لا حاجة إلى كثرتها، ولا مخلة لدرجة لا يستطاع معها حسن استغلالها أو الاستفادة القصوى منها. كما أن مرونتها ضرورية لاستخلاص الموسوعات المتعددة التصنيف حول الكفاءات الإسلامية وتخصصاتها وعطاءاتها وابتكاراتها المسجلة وأبحاثها المنجزة وأعمالها المنشورة، ودراساتها التي هي في طور الإنجاز.

د) التطور والتجديد: من خصوصيات هذه القاعدة الضرورية إمكانية تطويرها بشكل فوري، وتجديد معلومات بشكل سريع بحيث يسهر عليها طاقم إداري شبيه بالذي يسير ويدير الموسوعات المماثلة العالمية. فأمر مراجعتها وتحديدها يلزم أن يكون جزءاً من منهجيتها بحيث يتم بشكل فوري، ويكون الوصول إلى معلوماته المستجدة منتظماً.

والإستراتيجية إذ تشير لهذه المواصفات، فمن أجل إثارة الانتباه إلى أن العملية هي من الأهمية بمكان، تتطلب طاقماً إدارياً للسهر على تدبير أمورها وجمع معلوماتها وتجديد بياناتها وتطويرها والعناية بمواقع الاتصال بها. كما تتطلب دراسات تمهيدية وتفصيلية يقوم خبراء مختصون لهندسة شكلها وتحديد بنيتها وأسسها وفق الخصوصيات المذكورة.

٢. تنظيم أنشطة علمية وثقافية وفنية دورية:

مما تتعرض له شعوب العالم الإسلامي، وخاصة منها المجتمعات الإسلامية القاطنة بالديار الغربية، أخطار تهدد ذاتيتها الثقافية والإسلامية وهويتها الحضارية، نذكر منها:

- المسّ بثوابت الأمة الثقافية والترويج بشتى الوسائل الإعلامية والفكرية والضغوط الاقتصادية لضمان تبعيتها المعرفية والثقافية والتقنية وزعزعة أمنها الثقافي، ودفعها لهدر الإمكانات وتبديد الطاقات، ودفعها للتسليم بفوائد هجرة الكفاءات والخبرات ورؤوس الأموال المادية والفكرية والمجتمعية.

- فرض قيم الاستهلاك وتَنْميط الحياة اليومية بتحويل المسلمين إلى مستهلكين للنماذج الثقافية والفكرية الجاهزة والمقدمة في قوالب ثقافية مغرية.

- فرض النموذج العلمي والتقني الاستهلاكي، وكسر شوكة كل جهاز يجمع بين واجبات إعداد القوة والبحث العلمي، مع الاجتهاد في توظيف الكفاءات المبدعة والنشيطة لصالح مراكز العلم والمعرفة والإبداع الغربية.

وهذه الأخطار إنما شجعها وضع داخلي ترتفع فيه نسب الأمية، وضعف صناعي وثقافي وعلمي، وخلل في أنظمة التعليم، وعدم تجاوبها مع احتياجات الإقلاع العلمي والنهوض الحضاري، وسيادة إعلام سطحي، وغياب النفس الطويل في مواصلة المشاريع الإصلاحية إلى نهايتها بحيث في كل عملية يحتاج إلى الرجوع من الصفر.

ولهذا، فإن مما يلزم القيام به للتعريف بالكفاءات الإسلامية المهاجرة، تنظيم أنشطة علمية وثقافية وفنية في شكل ندوات ومؤتمرات وأيام دراسية ومعارض علمية وفنية، معدة إعداداً محكماً ومنطلقة من رؤية إسلامية واعية تأخذ بعين الاعتبار بعض المنطلقات الأساس التي ستركز عليها فلسفة الأنشطة وبرامجها برمتها، الأول حين التنظير، والثاني حين التحضير:

❖ **أولاً: حين التنظير:**

هذه الأنشطة ليست بمعزل عن الفعل الثقافي الإسلامي والحضاري بشكله الشمولي، فالكفاءات تعتبر جزءاً فعالاً من الأمة ومكوناً من مكوناتها، سواء هاجرت أم لم تهاجر، ولهذا لابد من العمل حين التنظير الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- إن المسلم مستخلف في كل ما أنعم عليه الله من قدرات ومهارات وخبرات، فهو مستخلف في عقله ووجدانه وحواسه وجسمه ووقته، ولابد من تنمية هذا الشعور لدى جميع الكفاءات الإسلامية، وخاصة منها تلك التي تعيش في أوساط غربية، أو مجتمعات مرتفعة فيها معدلات العلمانية إلى درجة الشعور بالغربة حين أداء الشعائر الإسلامية أو القيام بأنشطة تسعى للحفاظ على الهوية.
- أن النشاط الثقافي والعلمي والفني مكونات حضارية فالثقافة ناتج حضاري، والعلم ناتج حضاري كذلك، والفن ناتج حضاري مثله، أن كلاً من العلم أو الثقافة أو الفن أو أي نشاط من الأنشطة الإنسانية، لا يمكن أن يكون محايداً.

ولهذا ينبغي أن تكون تلك الأنشطة وما يرافقها من أنشطة هادفة إلى تحصين الفرد المسلم من رواسب المناخ العلمي والحضاري الذي يشتغل فيه، والذي له من قوة الواقع وشدة الفعل ما لا شك في أنه سيترك بعض بصماته على الفكر والثقافة والمنهج.

- أن النسق المعرفي الإسلامي مخالف كلياً للنسق المعرفي الغربي، فالأول يستمد مشروعيته من الوحي الإلهي والتجانس مع سنن الكون وعدم مخالفة مكونات الفطرة، والثاني يستمد مشروعيته من التحولات التكنولوجية المرتبطة بنزوعه نحو السيطرة على الحضارات والطبيعة، وتحقيق أقصى معدل ممكن من الرفاهية المادية.

❖ **ثانياً: التحضير:**

لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أننا حين نتواصل مع الكفاءات المهاجرة وندعوها لحضور الأنشطة الثقافية والفكرية والرياضية والفنية، فإننا ندعوها لتخصيص فائض وقتها لهذا الغرض، ولا يعقل أن ننظر لعمل يخصص له فائق الوقت، بمنهجية وأسلوب يعتمدان على تخصيص معظم الوقت.

فأغلب ما يمكن القيام به في بلدان لها مناعتها الثقافية من جهة، وهيمنتها الحضارية من جهة ثانية، وسلطتها المادية والتنظيمية الملزمة من جهة ثالثة، هو إتقان الاستفادة مما أصبح يدعى في عصرنا بعلم الترويح مع المستجيبين من هذه الشرائح المتميزة من جسد الأمة، فعلم الترويح من أحدث العلوم الإنسانية التي تهتم ببرامج شغل أوقات فراغ الإنسان، والنشاطات التي يقوم بها، والنظريات التي تحدد أنواع هذه النشاطات وأشكالها وأساليبها، حتى يحقق للإنسان التوازن المطلوب في حياته.

فلا ريب في أن الفرد السلم الذي يستشعر الغربة في مناخ غير مناخ تربته الإسلامية، ميال إلى أن يستمتع بنشاط يروي عطش حنينه إلى المعين الإسلامي، وينعش جوانبه الروحية التواقة إلى الزاد، إضافة إلى ما يستشعره كل فرد نشط مسلم وغير مسلم من حاجة للقيام بنشاط مغاير لما يقوم به في أوقات علمه يأنس له ويحصل له على نوع من الراحة الذهنية والفكرية من خلال ممارسته، ومن ثم فإن علينا حسن العرض وحسن الجذب نحو ما نود تقديمه من أنشطة وبرامج تراعي أوقات وخصوصيات وحدود

هذا الوقت الفائض، بحيث يستفاد الفائدة الجيدة من الإجازات والأوقات الصيفية والمواسم الدينية والثقافية، ونوع احتياجات الكفاءات المهاجرة وذويها إلى الترفيه والترويح.

فبرامج الترويح والترفيه المتوفرة بديار الغرب، قد تؤدي خدمات في الوقاية من الاكتئاب والتخفيف من انعكاسات الإرهاق. لكنها بحكم انسلاخها عن السلوك والمعين الإسلاميين، لا تزيل عن النفس آثار الحضارة المادية، وانعكاسات قيودها التنظيمية، وسطوة نظامها.

وبديهي أن البرامج الثقافية والفكرية والفنية المقترحة ينبغي أن تشتمل على الأنشطة التي تصب في جوانب التوعية الثقافية لتنمية المهارات، وتقوية المعارف، وترسيخ مكونات الذات الإسلامية، من خلال:

- إقامة معارض للكتاب الإسلامي والعلمي بمشاركة الكفاءات المهاجرة من خلال أنديتها وجمعياتها وممثليها في تهيئته وتنظيمه واختيار مواضيعه وأنواع مادته.
- تنظيم الأيام والأمسيات والندوات والمحاضرات الأدبية والثقافية حول مواضيع تقوي جوانب الهوية وتعزز الترابط العضوي بين هذه الخبرات وعالمها الإسلامي.
- تنظيم الأيام المسرحية والمعارض الفنية والأنشطة الترفيهية الهادفة وفق شروط الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي، وإستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب، مع مراعاة خصائص الجمهور المستهدف ومحيطه واحتياجاته.
- تنظيم الملتقيات الثقافية العلمية السنوية التي يمكن أن تخصص لتكريم علماً بارزاً من الخبرات المهاجرة من خلال إثارة موضوع يهم الوضع الثقافي والفكري للمجتمع العلمي الإسلامي بالداخل أو الخارج، أو غير ذلك من المواضيع التي تلبي الاحتياجات الثقافية والفكرية للكفاءات المهاجرة بإشراف ممثلين عن الجمعيات والهيئات المنتدبة من طرفهم.
- العمل من خلال المسجد والأندية الثقافية وأنشطتها على جعل التجمع الدوري فيما بينها سنة راسخة، وتقوية روابطها عملياً وتنظيمياً في سبيل ذلك.

- تيسير إقامة الكفاءات المهاجرة وأسرها خلال عطلها وتسهيل إجراءات استثمارها لأموالها وأوقاتها وخبراتها، وتسهيل زياراتهم المتكررة لبلدان العالم الإسلامي من خلال برامج متقنة الإعداد.

- إقامة مخيمات خاصة بالخبرات العلمية والكفاءات الفكرية والثقافية وأبنائها في البلدان الإسلامية، تتخللها معارض علمية وأنشطة ثقافية وفنية.

- مساعدة الكفاءات المهاجرة على إنشاء جمعيات اجتماعية وترفيهية تمكن أفرادها من الاستفادة من إيجابيات الأنظمة الاجتماعية القائمة في البلدان الإسلامية، وخاصة في البلدان الأصل، مثل اقتناء السكن، وتنظيم الأسفار السياحية والعلمية، وتيسير السبل للاستثمار في الميادين الاقتصادية والعلمية، والمشاركة في الأنشطة الثقافية، والانخراط في الأندية الرياضية والترفيهية.

تشجيع الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي على الإنتاج الفكري والإبداع الصناعي والتكنولوجي وتطوير مهاراتها وتنمية خبراتها في البحث العلمي.

أ) البدء بالمراجعة الشاملة لمناهج التعامل مع التقانة كأول تشجيع يمكن تقديمه للكفاءات المهاجرة من العالم الإسلامي، والكفاءات المحلية المتعددة للقيام باستشارتها في مجالات تخصصها واعتبار رأيها وتقدير كفاءتها. وهذا أمر يحتاج إلى مراجعة شاملة للتعامل مع الثقافة والفن والعلم والتكنولوجيا. وإذا كنا سنركز على الأبعاد التكنولوجية لارتباطها الشديد بالبحث العلمي، فلكون التقدم التكنولوجي قد أضحى شاملاً لجميع المجالات الثقافية والفنية، دافعاً إلى المزيد من تعميم منتجاته على الأنشطة الإنسانية من جهة، ولكون مناهج التنمية المجربة في بلدان العالم الإسلامي قد سوغت محتوياتها بضرورة تطوير جانب التكنولوجيا وإحلال البلد مراكز متقدمة في ميادينها. فلقد تعددت أساليب اقتناء التكنولوجيا وتنوعت بشكل كبير بسبب النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على المواد التكنولوجية باعتبارها مورداً أساساً للتنمية الشاملة، كما ساهمت ظاهرة العولمة بشتى أنماطها وتياراتها في تنويع هذه الأساليب كماً ونوعاً، إلى توسيع دائرة نفوذها وقوة سيطرتها على السوق الدولية، وأضحت

أساليب اقتناء التقنية تتم من خلال ممارسات وسياسات اقتصادية واجتماعية وتجارية مشمولة بإطار قانوني وأنظمة دولية ترعى بشكل أكبر من ذي قبل، بقاء المركز المبدع لها محتكراً بالغرب، تُستجلب له من الكفاءات والأموال والأذرع من شتى أنحاء العالم ما هو ضروري لبقاء الزعامة الغربية بيده وفي محيطه، وتُسن من القوانين المحلية والدولية ما يمكن من دوام قوته واستمرار زعامته. وظل استيراد التكنولوجيا في العالم الإسلامي معتمداً في الجملة على أساليب تعزز التبعية العلمية والاقتصادية، مفتقراً إلى المناهج العلمية الصحيحة في توليد التكنولوجيا، ومغيباً للتنسيق المشترك الضروري في زمن التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي فوت عليه فوائد عديدة ومصالح جمة. فقد اعتمدت مناهج استيراد التكنولوجيا المتبعة ببلدان العالم الإسلامي بشكل كبير على الدول الغربية بصفتها مصدراً أساساً للاستيراد، بيد أننا نجد نسبة التبادل التكنولوجي فيما بينها ضعيفة جداً، وفي بعض القطاعات منعدمة. وأكيد أن للجودة دورها في هذا المجال، لكن لغياب تفعيل التعاون والتضامن والتنسيق على مختلف الأصعدة الصناعية والعلمية والبحثية والاقتصادية، دور أكبر في تفويق الفرص للنهوض بالعالم الإسلامي علمياً وصناعياً وتقانياً. ولقد أشارت بعض الدراسات التي تناولت العلم والتكنولوجيا بدول "مجلس التعاون الخليجي"، إلى بعض المشاكل التي تواجهها هذه المنطقة من العالم الإسلامي نورد أهمها في يلي لما لها من تشابه مع غيرها في جميع أقطار العالم الإسلامي، ولما لها من دور في تقوية تيارات ظاهرة الكفاءات المهاجرة وإضعاف برامج الاستفادة منها:

- تمثل العقود "عقود التكنولوجيا: أعلى نسبة في التعامل مع أساليب الاقتناء حيث يتم بموجبها استيراد ونقل التقانة حسب اتفاقيات وعقود هي في مجملها عقود تقييدية، تملي فيها الأطراف المصدرة شروطها وأهدافها، فيما ينحصر دور الطرف المستورد في الرضوخ لهذه الشروط بسبب عدم الإدراك التام لمجالات اقتناء التكنولوجيا وعدم الإلمام بسوقها.
- تعتبر الدول الغربية هي المصدر الرئيس للتقانة، الأمر الذي يضعف الموقع الإستراتيجي للدول المستوردة، ويمنع من التنوع التقاني الذي يؤدي إلى التحرر من قيود الاستيراد المجحفة ويعزز الموقف التفاوضي بشأن اقتنائها.

- يغلب على هذه الممارسات الطابع التجاري حيث يتم اقتناء التكنولوجيا بمنظور تجاري بحت دون اعتبار لضرورة اكتساب المعرفة والدراية العلمية.
- عدم وجود التنسيق المشترك بين دول المنظمة فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات التقانية بالمنطقة.
- عدم مراعاتها للموارد المحلية (المكوّن المحلي) عند اقتناء التكنولوجيا.
- عدم وجود مراكز إقليمية متخصصة للبحث العلمي والاستشارات التي تقوم بتوجيه عمليات اقتناء التكنولوجيا وفحصها ودراستها.
- عدم الاهتمام بالابتكار التكنولوجي المحلي، وتنمية البحث العلمي، وتوجيهه لخلق التكنولوجيا في المجالات المستقبلية والجديدة. واقترحت هذه الدراسات بعض التوجّهات والسياسات والبرامج التي سيكون في اعتمادها الخير الكثير لهذا الجزء من العالم الإسلامي وكفاءاته وخبراته، والتي تحتاج لضمان حسن إنجازها إلى إشراك الكفاءات المهاجرة المخلصة والمتخصصة من أهمها:

- العمل على بناء القدرات التقانية التي بدورها ستساهم في خلق التكنولوجيا المحلية وتوطينها.
- تأسيس آلية لمراقبة عقود اقتناء التكنولوجيا ومراجعتها بهدف التأكد من مساهمتها في التنمية بشكل صحيح.
- إنشاء مراكز استشارية متخصصة لتقديم الخبرات المطلوبة وتوجيه ممارسات اقتناء التكنولوجيا بدول المجلس، سواءً في القطاع العام أو الخاص.
- وضع خطة شاملة لبناء وتطوير القدرات الاستشارية والفنية التقانية والاعتماد عليها كمنطلق نحو تحقيق مجتمع تقاني واعٍ ومدرك للتنمية الشاملة وأثر التكنولوجيا فيها.
- إنشاء مراكز البحث العلمي والاستشارات وتنميتها كأحد أهم مصادر خلق التكنولوجيا.

- توحيد السياسات التقانية بين أقطار دول المجلس.
- توسيع النظرة الشاملة واعتبار أقطار دول المجلس قطراً واحداً عند التفاوض على اقتناء التكنولوجيا.
- خلق تحالفات إستراتيجية إقليمية بين دول المجلس مع التركيز على المجالات الرائدة فيها عند التعامل مع مصدّري التكنولوجيا بسوق التكنولوجيا.
- العمل على خلق نقابة وطنية أصلية مستمدة من مصادرنا المحلية ونابعة من بيئتنا.
- الاهتمام بتصدير التكنولوجيا الوطنية وتنميتها وحمايتها وخلق الطلب عليها بالأسواق العالمية.

ت) إشراك الكفاءات المهاجرة في برامج التنمية وكما لاحظنا، بات من الضروري مراجعة مناهج التعامل مع التقانة في جميع دول العالم الإسلامي، وإشراك الكفاءات المهاجرة في تحضير برامج التنمية وإنجازها. فأول ما يسعى له العقل المسلم الطموح هو تقدير المجتمع له والإيمان بأن بإمكانه الإسهام في تنمية البلاد وتغيير الواقع الراهن إلى ما هو أزهي وأرقى في شتى المجالات الحيوية. كما أنه يظل متأهباً للفرصة التي قد تسنح له لإبراز كفاءته من خلال المشاركة في عمليات النماء والإصلاح. ومن المؤكد أن اعتماد خبرة الكفاءات المحلية اعتماداً قوياً، وتوطيد الروابط مع الكفاءات المهاجرة توطيداً متيناً، سيمكنان من تحقيق غايات سامية في المجال العلمي والتقاني والحضاري، مثل:

١. تحقيق التنمية الشاملة والتقدم الحضاري للعالم الإسلامي.
٢. تمكين المجتمعات الإسلامية من الحصول على مستوى متقدم في المجال التكنولوجي مستمر التألق والعطاء.
٣. إحلال العالم الإسلامي مكانة علمية وتكنولوجية متقدمة عالمياً.

obeikandl.com

٤. تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية وتوفير البنية التحتية للتقدم العلمي والتكنولوجي.

٥. تعزيز الدور العلمي الاقتصادي والحضاري لدول العالم الإسلامي.

٦. زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية المتوفرة بالدول الإسلامية. وحتى يتحقق ذلك، نرى القيام ببعض العمليات المركزة ضمن خطة شمولية تأخذ بعين الاعتبار خطوات المراجعة المشار إليها سلفاً.

٧. إنشاء هياكل تشاورية محلية لتكثيف التواصل والاتصال بين الكفاءات المهاجرة والكفاءات الإسلامية المتنوعة ومراكزها العلمية ومؤسساتها الجامعية ومقاولاتها الاقتصادية في شتى أنحاء العالم الإسلامي، وإنعاش الحوار العلمي بين أفراد المجتمع العلمي الإسلامي، واستثمار الفرص التي يتيحها ذلك التواصل والحوار.

٨. دعوة الكفاءات المهاجرة إلى المساهمة في جعل موقع الثقل الإسلامي الذي ينطلق منه كل عمل للأمة مؤثراً في جميع الأصعدة وخاصة في الجوانب العلمية والتكنولوجية، وتقوية شعورها بالانتماء إلى الأمة الواحدة والإحساس بمصالحها المشتركة مع زملائهم في البلدان الإسلامية ورفع تحدياتها المعاصرة بالتفوق في العالم.

٩. عقد مؤتمرات وندوات علمية وثقافية تمكن من احتكاك العلماء والخبراء من داخل البلد وخارجه.

١٠. المساهمة في نشر ثقافة العلم وتطبيقاته المحتاج إليها في العالم الإسلامي.

١١. إشراك الكفاءات المهاجرة في اللجان الفنية والعلمية المسؤولة عن الاقتصاد والتعليم والتكنولوجيا بالبلدان الإسلامية.

١٢. استكتاب الكفاءات المهاجرة ودعوتها إلى معالجة قضايا علمية وتكنولوجية وتنظيمية تهم العالم الإسلامي.

١٣. إقامة مدن صناعية مؤهلة في بعض مدن العالم الإسلامي لتوطين الكفاءات المحلية العالية.

١٤. التحول من نمط التنمية السائد القائم على الاستيراد إلى نمط التنمية الذاتية المعتمدة على الاستفادة من الطاقات المحلية الطبيعة والبشرية.

١٥. إزالة جميع العوائق الاقتصادية والثقافية من أمام الكفاءات المسلمة المهاجرة وتقديم التسهيلات الاستثمارية لها.

١٦. إقامة مؤسسات تعليمية عالية، تعنى بمسائل البحوث التطبيقية في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتمنح حوافز مادية مرتفعة لتوطين الكفاءات المحلية العالية، واستقطاب الكفاءات الإسلامية وغيرها.

١٧. الاستفادة من الكفاءات المهاجرة وموقعها في تمويل وتجهيز الجامعات والمعاهد التربوية والمراكز البحثية ومؤسسات البحث العلمي بالمعدات والوسائل التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك المساجد والمدارس الإسلامية، مساعدة لها على أداء رسالتها العلمية التربوية، مثل الكمبيوتر وأجهزة العرض الالكترونية وأدوات البحث العلمي، وغيرها من الأدوات والمعدات ذات الفائدة سواء في رفع مستوى الأداء لهذه الجامعات والمعاهد والمراكز، أو في تنمية مخزون الذكاء الإسلامي، إضافة إلى ما لذلك التجهيز – وخاصة منه المتعلق بالمساجد والمدارس الإسلامية- من مردود على عمليات تبليغ الخطاب الإسلامي وتحبيبه عند الشباب والناشئة.

١٨. التفكير في إمكانية قضاء الكفاءات المهاجرة إجازاتها العلمية التي تمنح لأساتذة الجامعات والباحثين في المراكز العلمية في الغرب لأداء البحوث العلمية في البلدان المسلمة.

١٩. إحداث جوائز تقديرية وتشجيعية متعددة لأصحاب الكفاءات المحلية المقتدرة والكفاءات المهاجرة المبدعة، تمنح للبحوث المتميزة في مضمونها العلمي والنظري، وتنظيم أنشطة علمية كبرى سنوياً أو دورياً.

٢٠. حثّ الإعلام في العالم الإسلامي على تخصيص برامج لفائدة الكفاءات الإسلامية المهاجرة، وتغطية أنشطتها بشكل مستمر.

٢١. تمكين المهارات والكفاءات المهاجرة من التفوق في العلم، والارتقاء في الاختصاص الذي هاجرت من أجله ونيل المراد الذي غادرت البلد بسببه، وتيسير سبل التحصيل والتكوين والتأهيل لها، ومساعداتها على توفر الأجواء الملائمة لبحثها، وتقديم ما يمكن من الخدمات قصد حصولها على مناخ علمي وثقافي مشجع على حرية البحث والتأمل والدرس، مفجر لطاقاتها المبدعة والمبتكرة. وقد يضيق ذرعاً بهذا الاتجاه من يرى أن الكفاءات المهاجرة لا يلزم أن تساعد في بحثها والتفوق في اختصاصها وهي مهاجرة، فهذا أمر يرجع نفعه إلى مشغلها وحاضنها، والأولى العناية بما يمكن أن تقدمه هي لبلدانها الأصلية. ولكن الإستراتيجية إذ توصي بذلك وتدفع في اتجاهه، فلكونها ترجّح العامل الإستراتيجي على العامل الظرفي، فالوقوف إلى جانب الكفاءات المهاجرة فيما هاجرت من أجله – علماً أن مساندتها في الجوانب الثقافية والاجتماعية أمر مسلم وجوبه على المؤسسات والهيئات والمنظمات الإسلامية أيا كان موقف تلك الكفاءات من بلدانها الأصلية أو حضارتها الإسلامية – هو مساهمة معها في الاستثمار المعرفي والعلمي الذي تقوم به، ودافع قوي لدوام استشعارها روح الانتماء إلى الكيان الإسلامي الواحد. وهذا الدعم يمكن أن يكون بداية من خلال تمكينهم من المراجع الضرورية، أو تغطية اشتراكاتهم في المجلات العلمية المتخصصة أو تمكينهم من تجهيزات وأدوات بحثية، وهذه العملية يمكن أن تكون فردية أو جماعية، من خلال أندية علمية وثقافية ضمن برنامج دعم شمولي ترعاه هياكل تنظيمية محكمة تشكل آليات التنفيذ لبرامج هذه الإستراتيجية.

آليات تنفيذ إستراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي:

كل عمل إستراتيجي ينتهي بعد التنظير إلى برامج عملية تترجم مضامين الإستراتيجية ومحتواها، وتصل إلى تحديد آليات التنفيذ التي تحقق أهدافها وإلى إرساء

البنيات التي ستسهر على الإنجاز في مختلف المراحل المحددة والمجالات المعينة، يمكن من خلالها تفعيل الجزء المهم من العمل الإستراتيجي، ألا وهو المراجعة.

فالإستراتيجية ليست تنظيراً لعمل ينتظر استجماع لوازمه للقيام به، بل هي تصوّر لعمل بُنِي على أهداف يراد تحقيقها، ووسائل يمكن الوصول إليها، وبرامج واقعية من اليسير نسبياً البدء بها، وطموحات يرجى بلوغها، وآليات تنفيذ يمكن على ضوئها مراجعة بنود الإستراتيجية ومرحلية برامجها دون مساس بالأهداف لمزيد من التعبئة.

آليات التنفيذ التي نراها كفيلة بإنزال مضامين هذه الإستراتيجية إلى أرض الواقع، هي آليات مترابطة فيما بينها ترابطاً عضوياً تتوخى في كل بنية من بنياته التعامل مع الظاهرة، والعمل على الاستفادة من الكفاءات المهاجرة. وعلى رأس هذه الآليات:

- **"الهيئة العلمية للكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي، ومجالسها الفرعية وأنشطتها المختصة":**

الهيئة العلمية للكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي ومجالسها الفرعية:

إن الحاجة قد أضحت ملحة لتأسيس هيأة دولية تحت رعاية منظمة الإيسيسكو صاحبة الاختصاص في مجالات التربية والعلوم الثقافية على الصعيد الإسلامي – تتفرع كلية لخدمة الكفاءات العلمية في العالم الإسلامي، وخاصة منها الكفاءات المسلمة خارج العالم الإسلامي، ويمكن لهذه الهيئة أن تكون في شكل هيئة علمية تتمتع بتنظيم دولي خاص واستقلال مالي وعضوية تمثل مختلف شرائح هذه الكفاءات وممثلين عن المنظمات والمؤسسات والجمعيات المعنية، سواء على المستوى الدولي أو الحكومي.

وتضمّ هذه الهيئة ممثلين عن الكفاءات العلمية من داخل بلدان العالم الإسلامي وخارجها متميزين بمستواهم العلمي وخبرتهم في خدمة المجتمع الإسلامي وتجربتهم في هذا المجال، كما تضم ممثلين عن منظمة الإيسيسكو ومنظمة المؤتمر

الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، وممثلين عن الجامعات الإسلامية والمراكز العلمية والجمعيات والمنظمات التي تعنى بالكفاءات المهاجرة، والتي سبق لها أن ساهمت بشكل ملموس في خدمة هذه الكفاءات علمياً أو ثقافياً أو تربوياً أو اجتماعياً. كما تضم إلى عضويتها رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب ورؤساء الهيئات المحلية بالأقطار التي بها عدد مهم من الكفاءات المسلمة المهاجرة.

وتضم كلٌ من الهيئة العلمية والهيئات الفرعية لجان عمل دائمة متخصصة في المجالات التي عينت بها هذه الإستراتيجية، وفروعاً محلية في المناطق التي توجد بها الكفاءات المسلمة المهاجرة، وهي:

- لجنة الشؤون العلمية والبحث العلمي.
- لجنة التعاون والعلاقات الخارجية.
- لجنة التخطيط والمتابعة والتقييم والتوثيق.
- لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية.
- لجنة التربية والتعليم والتكوين المستمر.
- لجنة الإعلام والاتصال.
- لجنة الشؤون الإدارية والقانونية والتنظيمية.

تتولى الهيئة العلمية السهر على تنفيذ بنود الإستراتيجية والإشراف على إعداد الخطط المتعلقة بها، وتحديد البرامج التكميلية التي تسمح بإنجازها حسب خصوصيات البلد المعني والمعطيات المختلفة عن الكفاءات داخل العالم الإسلامي والكفاءات المهاجرة خارجه.

كما تتولى التنسيق بين مختلف الهيئات الفرعية التي ستسهم في تأسيسها ودعمها مع تمكينها من الحرية الكاملة في تنظيم ذاتها حسب خصوصيات المنطقة وطاقاتها، والتي تضم من بين أعضائها ممثلين عن الكفاءات المهاجرة وجمعياتها.

تقترح الهيئات الفرعية الخطط والبرامج حسب الإمكانات المتوفرة لديها والتشريعات والأنظمة المعمول بها في بلدانها المعنية بتنسيق تام مع الهيئة العلمية.

obeikandi.com

أما المهام العلمية لهذه الهيئة وفروعها، فيمكن إجمالها في ما يلي:

- تشجيع البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر.
- التنسيق بين مراكز البحث العلمي لخدمة الكفاءات والبناء الحضاري الإنساني.
- تكريم وتقدير الإبداع العلمي لهذه الكفاءات الخادمة لمجتمعاتها وحضارتها والإنسانية جمعاء.
- تقييم الأبحاث العلمية ونشر البحوث والمؤلفات والرسائل العلمية الجادة.
- إقامة المهرجانات واللقاءات والزيارات والندوات والمعارض لإبراز الإسهام الحضاري للكفاءات المهاجرة.
- إعداد مشاريع حضارية كبرى لفائدة الكفاءات المهاجرة والمجتمعات الإسلامية في العالم الإسلامي.
- إنشاء قاعدة معلومات للأبحاث الجارية والمنتهية.
- تبادل المعلومات البحثية مع الجامعات ومراكز البحث العلمي الإسلامية والدولية.

ومن هذه الآليات التي تمثل وجهاً من وجوه نشاط الهيئة العلمية ما يلي:

١. المؤتمر العلمي الدوري:

الذي ينعقد مرة كل سنة أو سنتين بإشراف الهيئة العلمية. ويكون انعقاده بمثابة الأيام الدولية للكفاءات المهاجرة لدراسة قضايا تهم الكفاءات المهاجرة وعالمها الإسلامي وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات بينها. كما يكون انعقاد هذا المؤتمر مناسبة لتكريم الكفاءات الإسلامية، وتقديم الجوائز للمبدعين منهم وتنظيم معارض لبحوثهم وإنتاجاتهم في شتى فروع المعرفة، وتعزيز جهودهم لخدمة التنمية الشاملة للعالم الإسلامي وقضايا الحوار والسلام لبناء عالم إنساني متعاون ومتكامل.

٢. الصندوق الإسلامي لدعم الكفاءات والاستفادة من خبراتها:

يتم إنشاء هذا الصندوق تحت إشراف منظمة الإيسيكو، ويشارك في دعمه البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الخيرية في العالم الإسلامي الخادمة لرسالة الكفاءات المسلمة وفق أهداف الإستراتيجية النبيلة.

٣. المركز الإسلامي للمعلومات والبحث والتكوين العلمي:

نظراً إلى الحاجة الماسة إلى وجود مركز إسلامي متميز يستجيب لاحتياجات الكفاءات الإسلامية في مجال تنشيط البحث العلمي وتكوين الموارد البشرية وإعداد وجمع القواعد البيانية المتعلقة بهذا المجال، ينشأ مركز بإشراف الهيئة العلمية للكفاءات الإسلامية داخل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) أو خارجها يقوم بتحقيق أهداف منها ما يلي:

- إنجاز بحوث علمية تمهد لاستثمار علمي أو تكنولوجي أو صناعي يعود بالفائدة على الكفاءات المسلمة والخير على العالم الإسلامي.
- إصدار نشرة علمية خاصة بالكفاءات المسلمة المهاجرة والكفاءات المعنية في أوطانها الأصلية لتبادل الخبرات.
- إعداد قواعد بيانية عن الكفاءات وخبراتها ومهاراتها خارج وداخل العالم الإسلامي لبناء شبكة معلوماتية إسلامية تكون الكفاءات محورها الأساس.
- إجراء بحوث ودراسات معمقة ومقارنة من مختلف الميادين المتعلقة بأنشطة الكفاءات الإسلامية.
- تكوين وتدريب الكفاءات المسلمة في مختلف المجالات للرفع من مهارتها وخدماتها الإسلامية والإنسانية.
- إعداد برامج التداريب والرحلات العلمية والتكوين المستمر أسوة ببرامج أعدت من قبل الدول والمنظمات خاصة برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالاستفادة من الكفاءات المهاجرة والذي يدعى "نقل المعرفة عبر المهاجرين الوطنيين".

الخاتمة:

إن إعداد مشروع إستراتيجي ومستقبلي يحتاج إلى نهج رشيد وتخطيط حكيم، ولا سبيل لتحقيقه إلا بالتعلم القويم وإنشاء مؤسسات التعليم والتنشئة السليمة. وحاجتنا اليوم شديدة إلى تعليم عال في مستوى هذا الإخراج.

obeikandi.com

فمؤسسات التعليم العالي ومراكزها البحثية مثلاً هي التي تطور العلوم والتكنولوجيا في الغرب، بيد أننا نرى في العالم الإسلامي أن تطور العلم والتكنولوجيا هو الذي يغير مؤسسات التعليم، وخاصة منه العالي.

والإعداد للمستقبل يفرض على المجتمعات اليقظة أفراداً وجماعات ومؤسسات، والاهتمام بالتعليم العالي ومده بالضروري من الأطر والخبرات وتطوير المعارف. وتتسابق المجتمعات للفوز في حلبة المستقبل المفتوح لتحافظ على تقدمها في الركب الحضاري وقاطرته العلمية أو تكسب لها مواقع أحسن عطاء وأمكن استدراكاً لما لا يمكن تحقيقه في المستقبل، عامدة لصقل الكفاءات وإعداد المهارات، ومستفيدة من جميع ما تسمح به دائرة المستطاع في المستقبل المشهود.

فما زال التعليم في بعض البلدان الإسلامية بمختلف مستوياته يعاني أداءه القديمة والمتمثل أساساً في:

١. عدم الإيمان بقيمة ما تعطيه هذه الجامعات من ثقافة ومعلومات وصلاحية، وعدم إيمان الشباب بحاجتهم إليها.

٢. تشكك الشباب في إخلاص بعض المعلمين والعاملين في هذه المراكز الثقافية ونزاهتهم وسموهم.

٣. ضعف الصلة بين الأساتذة والطلبة.

٤. عدم وجود رسالة يؤمن بها الشباب ويتحمسون لها، ويتفانون في سبيلها، ويتشرفون بحملها والانتماء إليها.

والتعليم في العالم الإسلامي في حاجة ماسة إلى إثارة الإيمان والاحتساب في نفوس الشباب، والاعتناء الزائد بفضائل العلم والعلماء، ووجوب الإخلاص والتحذير من أغراض العلم الدنيوية، أو طلب العلم لغير الله ولغير الدين، وما ورد فيه من وعيد شديد، وتكوين وتخريج الراسخ في العلم من الأساتذة الذين أكرمهم الله بقوة الشخصية ورسوخ الإيمان والعقل السليم والقلب الرقيق والعاطفة القوية، وتهيئة الأجواء والمناخ بإيجاد دعوة إيجابية قوية تشغل عقول الشباب، وتستولي على مشاعرهم، وتحرك ملكاتهم العلمية، وتنشيط بقوة ما طبعوا عليه من حب للحركة والعمل والكفاح، وتحث على الذكاء والإقدام والابتكار والإبداع.

أكيد أننا نحتاج إلى إتقان السباق في اكتساب تكنولوجيا المعلومات، فصناعة الملتيميديا (multimedia)، أو صناعة الاتصال المتعدد الوسائط، والتي تتضمن صناعات الكمبيوتر والاتصال السمعي – البصري، تشكل اليوم أحد المحركات الكبرى والضخمة للتنمية، ومنجماً مهماً لسوق العمل. وأضحى علم الاتصال يكتسي حيوية إستراتيجية، وأداة مهمة من أدوات التنافس. يضاف إلى ذلك أن نسبة الذكاء في الصناعة الحديثة عالية جداً، وكل مجتمع لا يفرز أذكياء بالعدد المطلوب ويتبنى التعليم المفرز للأذكياء ويقوى في مجتمعه قيم احترام وبلورة الذكاء، معرض إن عاجلا أو آجلا للاندحار والذوبان.

ونحن حين ندرس سبل الاستفادة من الكفاءات المهاجرة من جهة، وكيفية الحد من تدفقها وارتفاع أعدادها من جهة أخرى، لا ينبغي أن يغيب عنا أن الخلل لا يكمن في أن كفاءات هاجرت، ولكن في أن مقتنصها قد أحسن الاستفادة منها وقدم جانباً من النفع لها، وأن محيطها الطبيعي ووطنها الأصلي لم يحسن الاستفادة من مؤهلاتها، وأن عليه أن يوفر شروط عودتها أو على الأقل الاستفادة منها وهي في المهجر.

openkandl.com